وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الاستثناء بين الاتصال والانقطاع في الربع الاول من القرآن الكريم وأثره في المعنى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:
حنان بالحبيب
رجاء قسوم

إشراف:
أ.د.اسماعيل سيبوكر

السنة الجامعية: 2019/ 2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الاستثناء بين الاتصال والانقطاع في الربع الاول من القرآن الكريم وأثره في المعنى

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:
حنان بالحبيب
رجاء قسوم

إشراف:
أ.د.اسماعيل سيبوكر

السنة الجامعية: 2019/ 2020

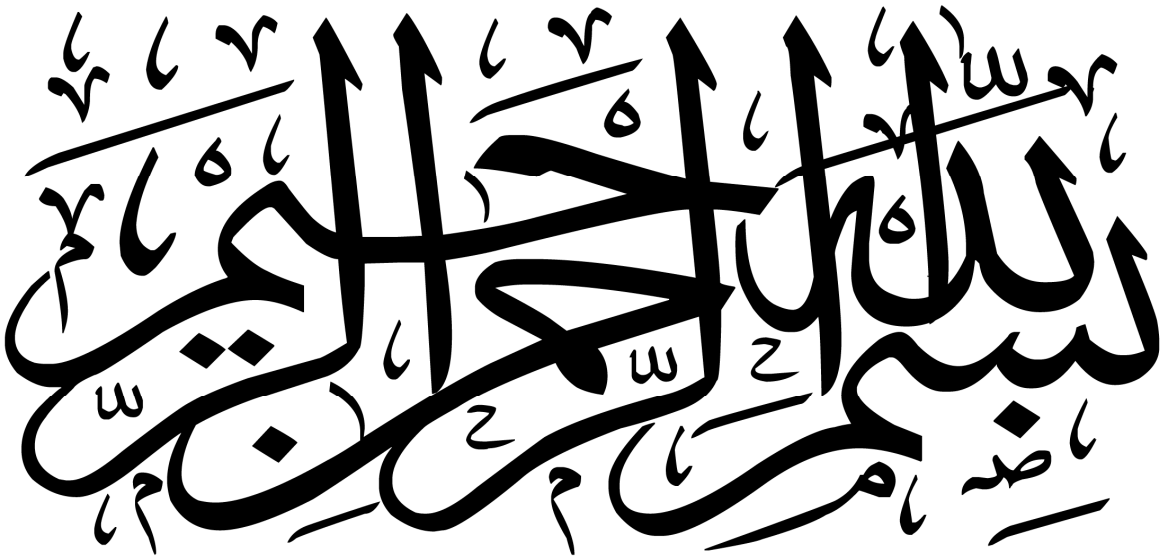
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الفاضل إسماعيل سبيوكر لتكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة. وعلى ما قدمه لنا من رعاية وعناية واهتمام منذ أن كانت هذه الرسالة فكرة إلى أن نضجت وكملت. وحرصه الشديد على تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، والذي ساهم في تذليل الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة.

والتوجه بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة، الذين تشرفونا بقبولهم مناقشة هذه الرسالة لتقويم ما اعوج فيها، بملاحظاتهم القيمة لكي تخرج هذه الرسالة على الوجه الصواب.

ولا يفوتنا في النهاية أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان والتقدير لأعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والفنون في جامعة قاصدي مرباح ورقلة. وأخص بالذكر أساتذة قسم اللغة العربية.

ولا تنسى أن نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وقدم لنا توجيها أو معلومة استفدنا منها في عملنا هذا.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانا سندي وقدوتي طوال مسيرتي لطلب العلم، والنّور الذي ينير لي حياتي أمي وأبي الغاليين حفظكما الله ورعاكما.

وأهديه إلى إخوتي وأخواتي الغاليين علي، فبوجودهم في حياتي تجسّدت لي نعمة الأخوّة بأسمى معانيها، حفظكم الله.

ولا أنسى جميع أصدقائي الذين تعرّفت عليهم من أوّل يوم لي في المدرسة إلى غاية اليوم، وأخص بالذّكر رفيقات دربي الذين كنت معهم في الإقامة الجامعية، فوجودهم من حولي استعطت أن اتحدّ ظروف الإقامة، وبقربهم مني تذلّلت لي الصّعوبات و مشقّة السّفر والبعد عن العائلة.

وأهديه إلى كل من علّمني ونورني بنور العلم وزودني بمعرفته ولو بحرف، إلى كل معلمي وأساتذتي الأفاضل.

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

رجـــــــاء

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي :

...إلى الذي طواه الردى عني

...فأضحى مزراه بعيدا عن قرب

قريبا عن بعد

""والدي رحمه الله

وإلى... التي لولاها ما كنت حيث أنا

""والدتي أطال الله في عمرها

.إلى إخواني و أخواتي نسبا وصهرا

إلى من رفقني في مشوار هذا العمل

إلى كلّ من علمني حرفا، من معلمين وأساتذة في جميع

.المراحل الدراسية والجامعية

إلى كلّ من ينطق بالعربية ويعتز بها.

حنـــــــان

مقدمة

الحمد لله الذي شرّف اللسان العربي بلغة كتابه العزيز وشريعته الهادية والصّلاة والسّلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

يعدّ القرآن الكريم موردا عذبا، نهل منه العلماء والمتعلمون قديما وحديثا، وانبهروا بإعجازه وأسلوبه، فهو المعين الصافي الذي لا تنضب أسراره ولا تنقضي عجائبه، ومن ثمّ غدا متنًا حيًّا لمقربات الباحثين في كافة فروع المعرفة الإنسانية، ومصدرا ثريّا لاجتهادات النحاة واللغويين والبلاغيين وغيرهم من ذوي الصناعة، وأهل الاختصاص، يفيدون منه في أعمالهم العلميّة ويستدلون به في خطاهم البحثية.

ولعلّ أهم الأساليب اللغوية التي حظيت بنصيب وافر من الدراسة والبحث **أسلوب الاستثناء**، وهو من الأساليب النحوية التي كثر ورودها في النص القرآني العظيم والحديث النبوي الشريف، وفن القول العربي شعره ونثره، والمداوم لقراءة كتاب الله القرآن العظيم وتدبره يجد ألوانا ومسائل عديدة لغوية وعلمية، تنتظر من يكشفها، لهذا بادرنا إلى البحث في جوانب إعجازه، وقد وقع اختيارنا لموضوع :" **الاستثناء بين الاتصال والانقطاع في القرآن الكريم وأثره في المعنى**".

واخترنا "**الربع الأول منه**" أنموذجا؛ لأنَّ أغلب سوره من الطوال، ولاحتوائه على عدد لا بأس به من صور الاستثناء المتصل والمنقطع.

ومقصدنا لهذا الموضوع لم يكن صدفة، إنّما يعود للأسباب الآتية:

- لإثراء المعارف وتنمية المهارات لدى المتلقي.
- كون القرآن الكريم غنيّا بالأساليب، وأسلوب الاستثناء أكثره ترددا وانتشارا فيه.

ويطرح هذا الموضوع إشكالية عامة تمثلت في ما يلي:

إلى ماذا يعود اختلاف الأحكام الإعرابية في الاستثناء المنقطع والمتصل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل عدة أسئلة ثانوية منها:

1-ماهي أسباب الأحكام الإعرابية عند النحاة؟.

2-ماهي أسباب الأحكام الإعرابية عند البلاغيين والمفسرين؟.

3-ماذا أضاف المفسرون فيما يخص المعنى المستنبط من هذا الأسلوب من القرآن الكريم وأثره في المتلقي؟.

4-ما العلاقة بين نظرة كل من النحاة والبلاغيين والمفسرين؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية تطلب البحث إتباع خطة محكمة مكونة من مدخل تناولنا فيه المفاهيم العامّة المتعلّقة بالاستثناء كالمفهوم اللغوي والاصطلاحي و أدواته وأركانه كما احتوى على فصلين و تتلوهما خاتمة اشتملت على أهم الملاحظات، الفصل الأول: خصص لأهم القضايا المتعلقة بالاستثناءين (المتصل، المنقطع)، وقد تضمّن مبحثين: أُفرد كلّ استثناء بمبحث مستقلّ، وقد قمنا ـ ضمن هذين المبحثين ـ بمعالجة أهم المسائل التي يحملها هذان الاستثناءان(حقيقتهما، أقسامهما، أدواتهما، أحكامهما).

أمّا الفصل الثاني: فيعدّ غاية البحث و زبدته، حيث أودعنا فيه الاستثناء المتصل والمنقطع في رحاب الربع الأول من النّصّ القرآني والأثر الذي خلّفه هذان الاستثناءان في المعنى، وقد ضمّ مبحثين، إذ جعلنا المبحث الأول للمتصل، والثاني للمنقطع، و درسنا هذين الاستثناءين من الوجهتين النحويّة والبلاغيّة، ثمّ ختمنا هذه الوقفة بجدول تفصيلي.

وقد اقتضى موضوع البحث أن نتبع المنهج الوصفي للإحاطة بأهم جوانب الموضوع واتخذنا من التحليل أداة مساعدة له.

أمّا بالنسبة للهدف المرجو من وراء هذا البحث هو:

- إثراء الدراسات اللغوية في سبيل فهم الربع الأول من القرآن الكريم.

وتكمن أهمية الدراسة فيما تقدمه من أسرار لأسلوب الاستثناء (المتصل والمنقطع) في الربع الأول من القرآن الكريم ، وهذا الموضوع يسمح للباحث بالإطلاع على أمهات الكتب.

ومن الدراسات ذات الصّلة المتينة بهذا البحث نذكر:

- رسالة ماجستير بعنوان(الاستثناء وتطبيقاته في الفقه الإسلامي) لعبد الله حسن بن محمد الحبجر؛ جامعة الملك سعود (الرياض)، 1419.

- رسالة ماجستير بعنوان(الاستثناء في شعر المتنبي ـ دراسة نحوية تطبيقية ـ) مقدم من طرف صادق جمعة علي تاي الله جامعة أم درمان الإسلامية(الخرطوم) 1426-2005.
- رسالة دكتورة بعنوان(الاستثناء في الحديث الشريف بين النّظريّة والتطبيق من خلال صحيح البخاري) مقدمة من الطالبة وجدان عبد اللطيف الشّمايلة جامعة مؤتة (عمّان)، 2006.

وقد تطلب منا موضوع البحث وطبيعته العودة إلى أهمّ الكتب التّراثيّة، منها الكتاب لسيبويه، والأصول في النحو لابن السّرّاج، والاستغناء في الاستثناء للقرافي، إضافة إلى جملة من كتب التفاسير كتفسير التحرير و التنوير لطاهر بن عاشور الذي لا يكاد يغفل عن أسلوب الاستثناء و تفسير الكشاف للزمخشري، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ولكن دون إغفال الكتب الحديثة ، كالنحو الوافي لحسن عباس، والانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ... وفي المعاجم استعمالنا معجم لسان العرب لابن منظور ومعجم الوسيط لإبراهيم أنيس و آخرون.

ومن المعلوم لا يوجد بحث لا يتعرض فيه صاحبه لجملة من الصعوبات تتعلق أساسا بصعوبة التعامل مع النص القرآني وإصدار الأحكام، إضافة إلى ذلك ليس لدينا الأدوات الكافية والكفاءة الحقة للوصول إلى معانيه.

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل "إسماعيل سيبوكر" الذي اهتم بهذا البحث منذ أن كان خطة إلى أن صار بحثا كاملا فله منا كلّ التقدير والامتنان فإن أصبنا فمن الله تعالى وإن أخطأنا فمن زلة النسيان وضعف الإنسان .

والله ولي التوفيق

مدخل

أولاً:حدّ الاستثناء

1ـ الاستثناء لغة:

تكاد تجمع جلّ المعاجم على أنّ دلالة الاستثناء لا تخرج عن التكرار، أو الصرف أو العطف، أو الردّ، أو الإخراج.

قال **ابن فارس(ت395هـ)**: الثّاء والنون والياء أصل واحد، وهو تكرير الشّيء مرّتين أو جعله شيئين متواليين أو متباينين، وذلك قولك: ثنيت الشّيء ثنيا... ثم يذكر المصطلح (الاستثناء)، بعينه ويحاول ربطه بالمفهوم الأوّل الذي ذكره بأنّه من قياس الباب فيقول: ومعنى الاستثناء من قياس الباب، وذلك أنّ ذكره يثنّى مرّة في الجملة ومرّة في التفصيل[1].

يستخلص من هذا القول أنّ من بين المعاني التي يحملها الاستثناء هو التّكرير، أي ذكر الشّيء مرتين، وكأنّ الاستثناء هو ثني الكلام بالنّفي والاستثناء معا، وهو متحقّق في المتّصل والمنقطع؛ لأنّ ذكره يثنّى مرّة في الجملة ومرّة في التفصيل.

وجاء في لسان العرب: " ثنى الشّيء ثنيا: ردّ بعضه على بعض ... وثنيت الشّيء ثنيا: عطفته... وثنيته أيضا: صرفته عن حاجته"[2]، والمعنيان القريبان إلى موضوع بحثنا هما (العطف و الصرف)؛ لأنّ المستثنى معطوف على المستثنى منه بإخراجه من الحكم. ومصروف(المستثنى) عن حكم المستثنى منه.

و قد اكتسى مصطلح الاستثناء معنا جديد دلّت عليه المعاجم الحديثة، كما هو الحال مع معجم الوسيط، إذ يقال: " استثناه: أخرجه من القاعدة العامة أو الحكم العام"[3]، وهذا المعنى الجديد(الإخراج) لم تتناوله المعاجم القديمة، ولعلّ هذا يدخل ضمن ما يسمّى بالتّطور اللّغوي، وهو من بين مسائل قضايا علم الدلالة.

---

[1]–ينظر: ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)؛ مقاييس اللغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، د ط، (1399–1979)، مادة (ثني)، ص: 391.

[2]–ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور)؛ لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414، مادة (ثني) ج14، ص: 124.

[3]– إبراهيم أنيس وآخرون؛ معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، مادة(ثنى)، ص: 101.

وممّا ورد في القرآن من هذا اللفظ (الاستثناء)، قوله تعالى:﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُم لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ **الآية 05من سورة هود**، أي "يعطفونها عليه استخفاء من الله[1]"، والظّاهر هنا أنّ التّفسير القرآني لم يخرج عن المعنى اللغوي للاستثناء(العطف).

2ـ الاستثناء عند النّحويين:

اتّفق النّحاة على أنّ الاستثناء هو إخراج المستثنى بواسطة (إلّا) وما تضمّن معناها من الحكم العام(حكم المستثنى منه)، مع مخالفة المخرج ما قبله في النّفي أو الإثبات.

يقول **ابن فارس** في مصنّفه الصّاحبي في فقه اللغة وسرّ العربية:" أنّ أصل الاستثناء أن تستثني شيئا من جملة ما اشتملت عليه في أوّل ما لفظ به، وهو قولهم: (ما خرج الناسُ إلّا زيدًا)، فقد كان (زيد) في جملة النّاس ثمّ اخرج منها، ولذلك سُمّي (استثناء)؛ لأنّه ثُنِّي ذكره مرّةً في الجملة ومرّة في التّفصيل. ولذلك قال بعض النّحويين: المستثنى خرج ممّا دخل فيه. وهذا مأخوذ من (الثِّنا)، والثِّنا الأمر يثنَّى مرّتين"[2].

والمتأمّل لهذا التّعريف يلتمس فيه المعنى اللّغوي للاستثناء(التّكرير) وهو ذكر الشّيء مرتين، و هو المعنى الذي أورده في مقاييسه.

أمّا **ابن مالك(ت672هـ)** ،فقد حدّه بقوله " هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور ومتروك بإلّا أو ما بمعناها بشرط الفائدة "[3].

والمتطلّع على كتب النّحو يجد أنّ هذا التعريف من ألطف التعريفات؛ لأنّه جامع لكلّ ما يقتضيه الاستثناء.

---

[1]. الشوكاني (محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني)؛ فتح القدير، دار المعرفة، بيروت، ط4، (1428- 2007) 647/12.

[2]-ابن فارس؛ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1،(1418-1997) ص: 94.

[3]. ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك)؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط1، (1387-1967م)، ج1، ص:101.

ومن المحدثين الذين عرّفوه **الشّدياق(ت 1304هـ)**، حيث قال:"هو إخراج الثّاني من حكم الأوّل بـ (إلّا) أو إحدى أخواتها وهي(غير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون)[1]".

ويلاحظ هنا أنّ هذا التعريف لم يخرج عن ما ذكره القدامى في الاستثناء، فالكلّ يدور حول حلقة واحدة وهي (الإخراج).

والمتتبّع لهذه التّعريفات يجد أنّ العلاقة بين الحدّ الاصطلاحي واللغوي بيّنة، ففي الإخراج صرف وردّ وعطف وتكرار، إلّا أنّه صرف وردّ وعطف وتكرار مخصوص اقتضاه الاصطلاح.

3ـ حدّ الاستثناء عند البلاغيين:

لا يقتصر مفهوم الاستثناء عند النّحويين فقط، فهو يدخل في عدّة علوم، وكلّ علم يتناوله حسب طبيعته، ومن هذه العلوم التي تناولت مفهوم الاستثناء علم البلاغة، فيرى البلاغيّون أنّ الاستثناء هو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنى يزيد على معنى الاستثناء النّحوي، فيكسبوه طلاوة وبهجة، ويدخله في سلك العلوم البلاغيّة وفنونها.

يقول **ابن أبي الإصبع (ت654هـ)** "الاستثناء كالاستدراك، كلّ منهما على قسمين: لغوي وصناعي. فاللغوي: قد فرغ النّحاة من تقريره. والصّناعي:هو المتعلّق بعلم البيان. والفرق بينهما أنّ الصناعي لابدّ وأن يتضمّن ضربا من المحاسن زائدا على ما يدل عليه اللغوي"[2].

أي كلّ استثناء صناعي لغوي، وليس كلّ استثناء لغوي صناعيا.

أمّا **الزركشي (ت794هـ)**، فيشير إلى حدّ الاستثناء بقوله:" وقريب منه تأكيد المدح بما يشبه الذّم، بأن يستثنى من صفة ذّم منفية عن الشّيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها"[3].

---

[1]. أحمد فارس الشّدياق؛ غنية الطّالب ومنية الرّاغب، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط1، د ت،ج1، ص:71.

[2]. ابن أبي الإصبع المصري؛ بديع القرآن، تح:حفني محمد شرف، دار النهضة، القاهرة، د ط، د ت ،ج2، ص: 12.

[3]. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي)؛ البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث القاهرة، د ط ،(1972)، ج3، ص: 53.

وذلك نحو قول **النابغة الذبياني:**

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم* بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ**[1].

فالنّابغة هنا أكّد المدح باستثنائه صفة ذميمة (بهنّ فلول) من الممدوح، وهذه الفلول من كثرة القتال؛ أي لا عيب فيهم إلا لكثرة قتالهم، وهذا في الحقيقة ليس عيب.

وذهب **جرمانوس فرحات(ت 1235هـ)** إلى أنّ الاستثناء "هو إخراج بعض من كل في حكم شامل بإلّا وأخواتها ولكن بشرط أن يزيد معنى المستثنى على المستثنى منه"[2]، ويلتمس من هذا القول أنّ فيه ربط بين المعنى النّحوي والمعنى البلاغي للاستثناء.

ونختم هذه الوقفة بنتيجة مفادها أنّ سر اختلاف أسلوب الاستثناء بين علماء النّحو والبلاغة عائد إلى اختلاف زاوية النّظر؛ وذلك أنّ النّحاة ينظرون إليه من زاوية سلامة التّركيب في الجملة من خلال التقعيد النّحوي، أمّا البلاغيين، فينظرون إلى ما في أسلوب الاستثناء من طلاوة وحلاوة وجزالة(معنى المعنى)، دون إغفال رؤية النّحاة له.

ثانيا:أدوات الاستثناء:

إنّ الحديث عن أسلوب الاستثناء سيقودنا حتما إلى الوقوف عند أدواته، فلا بدّ من ذكرها والإلمام بها؛ لأنّها لابدّ منها في تركيب الجملة حتّى يكتمل أسلوب الاستثناء، وقد اختلف النّحاة في تسميتها، فمنهم من سمّاها حروف الاستثناء، ومنهم من اصطلح عليها مصطلح الأدوات، وآخرون سمّوها صيغا ووسائطا، لكن دلالتها تبقى واحدة وهي: إخراج الاسم الواقع بعدها من حكم الواقع على الاسم قبلها.

ولعلّ أوّل ظهور لتسمية حروف الاستثناء كانت مع **سيبويه(ت180هـ)**، فهو من اصطلح عليها هذه التّسمية، ونجد **الزركشي(ت794هـ)** استخدم مصطلح وسائط وقصد بها أدوات الاستثناء، إذ يقول في ذلك:" الحكم بإخراج الثّاني من الحكم الأوّل **بواسطة** موضوعة

---

[1]. ديوان النابغة الذبياني، تح: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1968، ص: 60.

[2]..إنعام عكّاوي؛ المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1417-1996)،ج1، ص: 73.

لذلك"[1]، فأراد **الزركشي** بقوله: (بواسطة موضوعة لذلك) بأدوات الاستثناء وهي (إلا) وأخواتها.

واصطلح عليها بعضهم بصيغ الاستثناء، ومثال ذلك **الغزالي (ت505هـ)** حين قال: " قولٌ ذو صيغٍ محصورة مخصوصة، دالٌّ على أنّ المذكور فيه لم يُرَدْ بالقولِ الأوّلِ"[2].

فالمقصود بعبارة(ذو صيغ محدودة) بأدوات الاستثناء.

وقد عدّدها **سيبويه** في قوله:" فحرف الاستثناء إلّا وما جاء من الاسماء فيه معنى (إلّا) ف(غير وسوى)، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلّا) (لا يكون، ليس و عدا وخلا)، وما فيه ذلك من الحروف الإضافة، وليس باسم (حاشى وخلا) في بعض اللغات"[3].

فمن خلال هذا القول نقف على أمرين مهمين **أحدهما:** أنّ أصل أدوات الاستثناء هو (إلّا) أمّا بقيّة الأدوات إنّما هي مُتضمِّنة لمعنى (إلّا)، فهي محمولة عليها، **والثاني:** أنّ سيبويه لم يذكر هذه الحروف هكذا عشوائية، بل فصّل فيها وأدرجها وفق نوعها فمنها: (الاسم) و(الفعل) و(الحرف)، و منها المتردّدة بين(الفعليّة والحرفيّة).

والجدير بالذّكر في هذا المقام أنّ هناك من النّحاة من أضاف حروف أخرى علاوة على الحروف التي ذكرها سيبويه، لكنّنا سنقف عند هذه الحروف المذكورة لسببين هما:

أولهما: أنّ سيبويه له فضل السّبق في هذا العلم، و**الثّاني:** أنّ بقيّة الأدوات لم تذكر في القرآن الكريم بمعنى الاستثناء بل وردت بمعاني أخرى.

---

[1]– الزركشي؛ البحر المحيط في أصول الفقه، د تح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،(1997)، ج1،ص: 421.

[2] – أبو حامد الغزالي؛ المستصفى من علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1،(1413–1993)، ج4، ص:257.

[3]– سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)؛ الكتاب، تح: محمد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط 3، (1408– 1988)، ج2، ص:309.

1- إلّا:

تعتبر **(إلّا)** أصل أدوات الاستثناء، وهي المستوليّة على هذا الباب، لذلك حظيت بأكبر نصيب من التّحليل في أسلوب الاستثناء مقارنة مع باقي الأدوات، إذ يقول **ابن جني**(ت392هـ):"... وحرفه المستولي عليه إلّا وتشبّه به اسماء وأفعال وحروف..."[1].

والمقصود بهذا القول أنّ كلّ الأدوات التّي تندرج ضمن أدوات الاستثناء إنّما لشبهها ب(إلّا) فحملت معناها، فجاز الاستثناء بها.

وقد علّل **القرافي** هذه الأصالة(إلّا أصل أدوات الاستثناء) بما يلي[2]:

أحدهما: لأنّ (إلّا) حرف، والأصل في نقل الكلام للحروف، فكما تنقل حروف النّفي الكلام من الإثبات إلى النّفي، وكذلك (هل) و(الهمزة) تنقلان الكلام من الخبر إلى الاستخبار، وحرف التّعريف(أل) ينقل بدوره الكلام من التّنكير إلى التّعريف، فكذلك (إلّا) ينقل الكلام من العموم إلى الخصوص.

أي أنّه بفضل حرفيّة (إلّا) كان لها الأفضليّة والأسبقية في استلائها وأصالتها على بقية الأدوات في باب الاستثناء، وكونها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص.

الثاني: أنّ الأدوات الأخرى تستعمل في غير الاستثناء؛ أي أنّ في أصلها تفيد معنى آخر غير معنى الاستثناء، فيستثنى بها فقط إلّا إذا أفادت معنى (إلّا)، وكذلك يستثنى ب(إلا) في المتّصل والمنقطع، بينما يقتصر الاستثناء بالأدوات الأخرى في المتّصل فقط.

ويستنتج ممّا سبق أنّ إجماع النّحاة على أصالتها أمر مسلم به، لعدم وجود مخالف.

أمّا عن تركيب(إلّا) فقد اختلف النّحاة فيه، "فرأى الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء ـ وهو المشهور في مذهبهم ـ أنّها مركبة من (إنّ) و(لا)، ثمّ خففت(إنّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا

---

[1]- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)؛ اللمع في العربية، تح: فائز فارس،دار الكتب الثقافية،الكويت ، د ت ، د ط ص: 66.

[2]- ينظر: القرافي(شهاب الدين القرافي)، الاستغناء في الاستثناء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، (1406-1986)، ص:40.

بها في الإيجاب اعتبارا بـ(إنّ)، وعطفوا بها في النّفي اعتبارا بـ(لا)"[1]. فهذا الرأي يجعل (إلّا) تعمل في الرّفع والنّصب.

وخالف البصريون رأي الكوفيين في هذه المسألة، أي قالوا بأنّها بسيطة غير مركبة- وهو الأفصح -وفصلوا في ذلك تفصيلا شاملا وافيا[2].

ووجه الخلاف بين هذين الرأيين في أنّ الرأي الأوّل يجعل(إلا) تعمل مركبة من (إنّ) و(لا) فيكون العمل لها في الرّفع والنّصب. أمّا الرأي الثّاني فيجعل(إلا) كلمة واحدة، أي يتركها على حرفيتها، فيكون العمل ل(إلا) فقط.

2- حاشا: إنّ المعنى الذي تحمله (حاشا) هو المحاشاة، وهذا المعنى يعتبر أيضا من المعاني التي يتأتّى عليها الاستثناء، فقد أورده **ابن منظور(ت711هـ)** في قوله" استثنيت الشّيء إذا حاشيته وباعدته عنه"[3].

ويمكن القول أنّ همزة الوّصل بين (حاشا) والاستثناء هو معنى (المحاشاة) الذي هو من بين المعاني الاستثناء بذلك حملت (حاشا) على الاستثناء؛ وقد تبيّن من قولهم (خرجوا حاشا زيد)، فقد أخرج زيد ب(حاشا) من جملة من خرج، وعليه لمّا كان في المحاشاة إخراج جاز الاستثناء ب(حاشا)، لتضمنها لمعنى(إلّا) وهو إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها.

واشتقاق(حاشا) من النّاحية ومن ذلك قولهم(لا أحاشى بك أحد)، أي لا أجعلك وإياه في حشا واحد، أي في ناحيّة واحدة بل أميّزك عنه"[4].

واختلف النّحاة في أصل (حاشا)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماض، ودليلهم على أنّه فعل لأنّه يتصرف، والتّصرف من خصائص الأفعال، ودليلهم الآخر على فعليتها لأنّ لام الخفض تتعلّق به واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿**حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا**

---

[1]- رضي الدين بن الحسن الاستراباذي؛ شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، طرابلس (1996)، ط2، ج2، ص:80.

[2]- ينظر: أبي بركات الأنباري؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي، القاهرة، (2002)، ط1، ص:230

[3]-ابن منظور؛ لسان العرب، ج14، ص: 124.

[4] -ينظر: ابن فارس؛ الصاحبي في فقه اللغة وسر العربية، ص: 109.

بَشَرًا﴾ الآية31 من سورة يوسف. وحرف الجّر إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، وأمّا البصريون وعلى رأسهم سيبويه قالوا بأنّ أصل(حاشا) هو فعل جر واحتجوا على ذلك بأنّه لا يجوز دخول ما المصدرية عليه وهو الأصوب"[1].

ومن خلال هذا نستنتج بأنّ ل(حاشا) وظيفتين: **إحداهما لفظية:** وتكون حرف جر، تجر الاسم الذي بعدها وهو(المستثنى)، و**الثّانية معنويّة:** تتمثّل في إخراج ما بعدها من الحكم ما قبلها، وهذا معنى الاستثناء بعينه.

ولها لغات عدّة من بينها(حاش، وحاشا)، وقد أكدّ ابن مالك ذلك بقوله[2]:

و كخلا حاشا، ولا تصحب ما ***وقيل (حاش) وحشا فاحفظهما

فقد بيّن ابن مالك في هذا القول أنّ الأداة(حاشا) شبيهة بالأداة(خلا) في كل أحكامها لكن لا تجيء(ما) قبل (حاشا)، وإنّ فيها لغات أشهرها(حاش) و(حشا).

3 ـ غير:

تندرج (غير) في أسرة الأسماء التي تفيد معنى الاستثناء، وذلك لكونها تفيد المغايرة، أي أنّ ما بعدها يكون مخالفا ومغايرا لما قبلها في المعنى الذي ثبت له نفيا أو إثباتا"[3] .

والمتمعن لهذا القول يرى أنّ(غير) ضارعت (إلّا) في مخالفة ما قبلها لما بعدها في النفي والإثبات، وهذا ما ذهب إليه **سيبويه** حين قال " اعلم أنّ غيرا أبدا سوى المضاف إليه، ولكنّه يكون فيه معنى(إلّا)، فيُجرى مُجرى الاسم الذي بعد(إلّا)... وكل موضع جاز فيه الاستثناء ب(إلا) جاز ب(غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)؛ لأنّه اسم بمنزلته وفيه معنى الاستثناء" [4]، رغم أنّ (غير) تضارع (إلا)؛ إلا أنّها قد تخرج عن معناها، لأنّ الأصل فيها أن تكون[5]:

---

[1]ـ ينظر:ابن الأنباري؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 241، 242.

2- ابن عقيل (عبد الله العقيلي الهمداني المصري)؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تخ: محمد محي الدين عبد الحميد دار الثرات، القاهرة، (1400-1980)، ط3، ج2، ص: 238.

[3]–ينظر:حسن عباس؛ النحو الوافي، ص:351.

4- سيبويه؛ الكتاب، ج 2، ص: 343.

[5]. ينظر:حسن عباس؛ النحو الوافي،ص:346،347.

1ـ نعتا لنكرة : كقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾**الآية37 من سورة فاطر**. فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت، إمّا في ذاته المادية، وإمّا في وصف طارئ على ذاته المادية.

2. أو نعتا لشبه النكرة: وهو المعرفة المراد منها الجنس، نحو قوله تعالى:﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ **الآية07 من سورة الفاتحة.**

وعليه فإنّ الفرق بين **(إلّا)** و **(غير)**، هو أنّ (غير) هي ملازمة للإضافة في التّركيب النّحوي، ولا تتعرف لشدّة إبهامها بذلك أوجب على أنّ ما بعدها وهو المستثنى أن يكون مخفوض، ويعود ذلك" لأنّ يلزمها الإضافة لفرط إبهامها"[1].

و كذلك قد يأتي المستثنى بـ **(إلّا)** جملة بنوعيها الاسمية والفعلية، بينما لا يأتي المستثنى ب(غير) جملة ويعود هذا" لأنها اسم والاسم لا يضاف إلا لمفرد[2].

4 ـ سِوَى:

تدخل(سوى) في زمرة الأسماء التي تفيد معنى الاستثناء، وفيها لغات مختلفة:**(سُوَى، سَوَاء،** وقيل **سِوَاء)**[3]: ، وقد أشار **حسن عباس** بأنّ لها الحكم نفسه مع (غير) كونهما يشتركان في الاسمية" وهذه الأسماء الصّريحة عند استعمالها أداة استثناء تشترك في المعنى والحكم"[4].

وعلى الرغم من أن(سوى) تشترك مع(غير) في الحكم والمعنى، إلّا أنّها تفترق عنها في أمور أمهما"[5]: أن علامات الإعراب لا تظهر عليها وإنّما تقدّر، علاوة على ذلك أنّ يحذف المستثنى ب(غير) إن فهم المعنى، ولا يجوز ذلك في(سوى).

---

[1]– القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ، ص: 40.

[2]- ينظر المرجع السابق، ص: 344.

[3]. ينظر:الحازمي(أحمد بن عمر الحازمي)؛ شرح ألفية ابن مالك للحازمي،د تح، دار الفكر،الرياض،د ط،د ت،ج1،ص: 62.

[4]حسن عباس؛ المصدر نفسه، ص: 343.

[5] هادي نهر؛ النحو التطبيقي، مكتبة لسان العرب، عمان ، ط 1،(1429– 2008)، ج 2، ص 583، 584.

وقد اختلف النّحاة في مسألة كون(سوى) ظرفا أم اسما، حيث ذهب الكوفيين إلى جواز الاسمية والظرفيّة فيها، بينما أجاز البصريون الظرفية لا غير، وهذا هو الأولى[1] ويبدو أنّ ابن الأنباري تمسك بهذا الرأي كون(سوى) المضافة(سواك) بمنزلة(مكانك).

5 ـ ليس ولا يكون:

ومن أدوات الاستثناء التي هي أفعال خالصة تنحصر في فعلين ناسخين جامدين: **(ليس)** و**(لايكون)**، بشرط وجود(لا) النّافية قبل الفعل المضارع(يكون)، دون غيرها من أدوات النّفي.

ولكن إن استعملتا **(لا يكون وليس)** في الاستثناء، فيتطلب هذا حذف اسميهما وقد علّل **ابن يعيش** سبب ذلك عندما يفيدان معنى الاستثناء؛"لأنّ هذه الأفعال أنيبت عن(إلّا) في الاستثناء، وبعد(إلّا) لا يكون إلّا اسما واحدا، فكذلك (لا يكون) بعد هذه الأفعال إلّا اسما واحدا، لأنّهما في معناها"[2].

فلمّا كان الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون) مضارعا للاستثناء بـ(إلّا)، فاستوجب هذا حذف اسميهما، حتى يبقى اسم واحد بعدهما وهو المستثنى كما الحال مع (إلا) وذلك بوجود اسم واحد بعدها.

ومثال على حذف اسميهما حين إفادتهم معنى الاستثناء :(قام القوم ليس زيدا، أو لا يكون زيدا) وتقدير الكلام: (قام القوم ليس أحدهم زيد، أو لا يكون أحدهم زيد)[3] فحذف اسميهما (أحدهم) لوقوعهم في الاستثناء.

ويعلّق كذلك **سيبويه** على هذه القضيّة بقوله" فإذا جاء فيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء"[4].

---

[1] – ينظر: ابن الأنباري ؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 252.

[2]– الاستثناء في الحديث بين النظرية والتطبيق "من خلال الصحيح البخاري"؛ وجدان عبد اللطيف الشمايلية، ص: 104.

[3] –ينظر القرافي الاستثناء في الاستغناء؛ ص: 30.

[4]– سيبويه؛ الكتاب، ص: 374.

والمقصود بالإضمار هو حذف اسميهما، فشرط الإضمار واجب لوقوعهم في الاستثناء، وكذلك يرجع السبب في حذف اسميهما، فهذا الأخير يكون مرفوع والمستثنى يأتي منصوب بهما، والاستثناء يقوى فيه المنصوب، وكذلك "يحذف الاسم لدلالة الخبر عليه، فالأخبار تقع بها الفائدة، وأنّ هذه الأفعال تضمر فيها اسماءها ولا تضمر أخبارها[1].

وذكر**ابن هشام** أنّ هذه المسألة(وجوب حذف اسمي ليس ولا يكون عندما يستعملان للاستثناء) كانت سببا في قراءة **سيبويه** للنّحو وذلك" أنّه جاء على **حماد بن سلمة**؛ لكتاب الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ،وليس من أصحابي أحد إلّا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال **سيبويه:** أبو الدّرداء، فصاح به **حماد:** لحنت يا **سيبويه،** إنّما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنّ علما لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره"[2].

فالظاهر أنّ **سيبويه** قرأ (أبو) بالرّفع على أنّه اسم(ليس)، بينما الأصحّ هو(أبا) باعتباره مستثنى ب(ليس)، لأنّ هذه الأخيرة أفادت معنى الاستثناء، فكأنّها أنيبت عن(إلّا) في الاستثناء في هذا الاستعمال.

6 ـ عدا وخلا:

ومن أدوات الاستثناء التي تردّد مابين الفعليّة والحرفيّة هما(عدا وخلا)؛ وذلك بأن يكونان حرف جرّ يجر المستثنى، أو فعلان جامدان يفيدان الاستثناء،" كما يجوز لهما أن تتقدم عليهما (ما) المصدريّة، فيصير حكم المستثنى بهما وجوب النّصب، باعتباره مفعولا لفعل الاستثناء المذكور في الجملة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو"[3].

---

[1]ـ ينظر: وجدان عبد اللطيف الشمايلية؛ الاستثناء في الحديث بين النظرية والتطبيق ، ص: 105.

[2]ـ ابن هشام الأنصاري؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت دط، (1411-1991)، 84/1.

[3]ـ حسن عباس؛ النحو الوافي، ص: 355.

وأمّا عن المعنى الذي يحمله هذين الفعلين هما معنى "المجاوزة والخروج عن الشّيء"[1]. وبهذه المعاني اللغوية التي تضمّنته هذه الأفعال صلح الاستثناء بهما، وعليه" يعتبر ما بعدهما مخرج ممّا قبلهما، فهو بعد الموجب منفي، وبعد المنفي موجب"[2]. كما الحال مع (إلا).

ويتعيّن عند استعمالهما أفعالا أن يكون الاستثناء بهما متّصل، فإنّهما لا يصلحان للاستثناء المنقطع لعدم حصول الفائدة.

ثالثا: أركان الاستثناء:

يقوم الاستثناء عند أهل اللّغة على ثلاثة أركان، والتي تمثل الدِّعامة الأصليّة في التّركيب الاستثنائي، فهي حسب ورودها في الجملة :

أ. المستثنى منه: يعود الفضل في تسميّة هذا المصطلح إلى **ابن السّراج (ت316هـ)**،إذ أراد به الاسم المخرج منه المستثنى ممّا دخل هو فيه، ويتّضح استخدامه له بقوله:‹‹...والاسم **المستثنى منه** مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف››[3].

وقد جاء "**المستثنى منه**" تحت مسمّيات مختلفة، على سبيل المثال نذكر" **الصلة**"[4]،التي أطلقها **الفراء(ت207هـ)**.

ويبدو أنّ الاختلاف في المصطلحات عائد إلى الجدل القائم بين المدرستين البصرة والكوفة."والله أعلم". بيد أنّ ما أطلقه **ابن سراج** هو المتداول والمتّفق عليه.

ب . المستثنى: يُقصد به ما يذكر بعد أداة الاستثناء، ويخالف ما قبلها في الحكم، وهو مصطلح ورد عند سيبويه بمفهومه الاصطلاحي، إذ يقول :‹‹... ولكنّك أدخلت (إلاّ) لتوجب

---

[1]– القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص: 40.

[2]–ربيعة كعبي؛ التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم ، ص: 62.

[3]. ابن السراج؛ الأصول في النحو، ص:282.

[4]. ينظر: الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد الفراء)؛ معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، د ط، د ت، ج2، ص :100.

الأفعال لهذه الاسماء،ولتنفي ما سواها فصارت هذه الاسماء **مستثناة**››[1].

ولما كان سيبويه أولّ من استخدم مصطلح (المستثنى)، فإنّ هذا المصطلح إذن يعدّ بصريا.

ج . الأداة:"وهي الكلمة الرابطة بين المستثنى والمستثنى منه، وهي‹إلا› أو إحدى أخواتها"[2].

ويلتمس من هذا القول أنّ الأداة هي منبع المعنى في التركيب الاستثنائي. (وقد تقدم الحديث عنها في المدخل تحت عنوان "أدوات الاستثناء").

وهناك من يضيف ركنا آخرا إلى الجملة الاستثنائية، ويعده أساسا من أساسات أسلوب الاستثناء، وهو:(**الحكم**): يُعنى به"ما ينسب إلى المستثنى منه من حدث أوصفة أو خبر"[3].

أي يخصص المعنى للمستثنى منه، كالفهم في قولك: فهم الطلاب إلا زيد. خصصناه لطلاب دون غيرهم.

[1]. سيبويه، الكتاب، ج2، ص:301.

[2]. ربيعة الكعبي؛ التركيب الاستثنائي، ص:17.

[3]. ثامر ابراهيم محمد المصاورة؛ أساسيات في النحو والصرف ،دار جليس الزمان، عمّان،د ط، 2010م،ص:130.

الفصل الأول: في الاستثناء المتصل والمنقطع ومسائلهما.

المبحث الأول: المستثنى المتصل ومسائله.
المبحث الثاني: المستثنى المنقطع ومسائله.

تمهيد

يعدّ الاستثناء من الأبواب النّحوية المهمة في النّحو العربيّ، شغل الكثير من النحاة واللغويين، فقد تناولوه في مصنفاتهم مفاصلين الحديث عن أهم القضايا التي أصبحت قطب الرحى في كلّ نظرية لسانية، ولعلّ أهم ما يميّز هذا الأسلوب أنّ له أنواعا متفاوتة ومتنوعة يحملها في طياته، وهذه الأنواع تتّسم بطلاوة الأسلوب وجزالته وبهائه مع وضوح القصد.

ويبدوا أنّ من أهمها الاستثناء "**المتصل والمنقطع**"، فقد خصّها الدّارسون قديما وحديثا بمزيد من العناية، فوقفوا عند حقيقتهما، وذكروا أدواتهما، و فصّلوا القول في أحكامهما وإعرابهما، وعلى الرغم من أنّ لهذين الاستثناءين الدور الفعال في إثراء اللغة

إلّا أنّ الانقطاع كان محط أنظار أهل اللغة أكثر من الاتصال إذ توسعوا في الحديث فيه و تعدّدت تقديراتهم له ، لذلك أفردوا له فصولا كاملة في كتبهم.

المبحث الأول:الاستثناء المتصل ومسائله:

1/ ـ ماهيته:

الاستثناء المتّصل:هو نمط من أنماط الاستثناء التّام، والمراد بالتّام هو ذلك الاستثناء الذي تحققت فيه أركان الاستثناء كاملة. أمّا حدّ **المتّصل** ، فقد تضاربت أقوال النّحاة فيه:

فمنهم من اعتمد "**الجنس**"، **ككاظم ابراهيم** في كتابه "الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي"، حين قال هو:" ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه"[1]، وذلك أن يكون المستثنى منه والمستثنى من جنس واحد، أو صنف واحد، بحيث إذا لم يذكر المستثنى في الكلام كان معناه متضمنا في المستثنى منه.

وبعضهم اعتمد "**البعض**"، وعلى رأسهم **فاضل السّامرّائي** في كتابه "الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم"، إذ قال هو: "ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه"[2]، أي واحدا منه، أو جزءا من أجزائه.

في حين اعتمد آخرون "**الحكم**"، ومثال ذلك **القرافي**،حيث قال أنّ **المتصل** هو "أن تحكم على جنس ما حكمت به أوّلا بنقيض ما حكمت به أوّلا"[3]، أي أن يكون المستثنى منه مخالفا للمستثنى حكما(بالفعل أو شبهه)، وذلك نحو قولك:(**قام القوم إلّا زيدا**)، فزيد من جنس القوم، وحكمت أولّا بالقيام وعلى زيد بنقيض ذلك(عدم القيام).

وخلاصة ما تقدّم يمكن القول: إنّ المتتبع لكتاب **القرافي** "**الاستغناء في الاستثناء**"" يرى أنّه انتصر للرأي الأخير رغم أنّ الرّأيين السّابقين هما السّائدان عند علماء اللغة

---

[1]. كاظم إبراهيم كاظم؛ الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب ، بيروت، ط1،(1418-1998) ، ص:31.

[2]. أبو محمّد فاضل السّامرّائي؛ النحو العربي(أحكام ومعانٍ)، دار ابن كثير، بيروت، ط1 ،(1435-2014)، ج2، ص:5.

[3]. القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص: 296.

وذلك أنّه رآه من بين الحدود المانعة[1]، أي لمّا لاحظ القرافي أنّ الحدّين السابقين غير مانعتين(أنّهما لم يمنعا دخول أي فرد ليس من أفراد المتّصل) فأبطلهما. والحدّ الآخر عكس ذلك.

2/ ـ أقسامه:

قسم النّحاة المستثنى المتّصل إلى قسمين:

أ . المتّصل الموجب:

وهو ما كان المستثنى خارجا ممّا دخل فيه المستثنى منه، ومن الآيات القرآنية التي تتطابق مع هذا النمط من الاستثناء، نذكر قوله تعالى:﴿ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ إِلَّا عَجُوزًا فِي الغَابِرِينَ﴾ **الآية 170-171من سورة الشعراء**، تفسير هذه الآية حسب ابن عاشور: قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي الغَابِرِينَ﴾ استثناء من قوله ﴿ وَأَهْلُهُ أَجْمَعِينَ﴾. ففي هذه الآية الكريمة اخرج الله جلّ وعلا(العجوز)، وهي امرأة لوط من الحكم الذي دخل فيه لوط و أهله، وهو (النجاة)[2] ، أي أنّها لحقها العذاب من دونهم، و ذلك لعصيانها.

ب . المتّصل المنفي وشبهه:

ويراد بالنفي هنا أن يكون المستثنى منه منفيا بأداة نفي، ومن شواهده قول ليلى الأخيلية في ممدوحها:

حَجَّاجُ أَنْتَ الذِي **مَا** فَوْقَهُ أَحَدُ *** إِلَّا الخَلِيفَةُ وَ المُسْتَغْفَرُ الصَّمَدُ[3]

فأداة النفي**(ما)** أفادت نفي الحكم عن أحد، وإثباته للخليفة والله عزّ و جلّ

ويسمّى هذا النوع من النفي **بالنفي الصريح**، و"هو ما كان بإحدى الأدوات الخاصّة

---

[1]. ينظر:المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2]. ينظر: محمد الطاهر بن عاشور؛ التحرير والتنوير، الدار التونسيّة، تونس، د ط، د ت، ج19، ص: 181.

[3]. ديوان ليلى الأخيلية، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط2، (1424- 2003)، ص:36.

الموضوعة له"[1]، أي ما كان النفي فيه ظاهر.

ومن النفي ما هو معنوي يفهم من المعنى اللغوي للكلمة، دون وجود لفظ من ألفاظ النفي، وذلك نحو قولك:" **تبدّلت أخلاقُ القومُ إلَّا خالدُ**، فالمعنى هنا: **لم تبق أخلاقهم على ما كانت عليه**"[2]، ففي هذا المثال لم تذكر أداة النفي، ولكن من خلال السياق تبيّن لنا أنّ هناك نفي خفي.

وشبه النفي هاهنا النهي، والاستفهام الذي يتضمّن معنى النّفي. فالنهي كقولك:

" **لا يقمْ أحدُ إلَّا زيدُ** معناه **انهَهُم عن القيام إلّا زيد**"[3]، فـ (لا) الناهية في المثال تفيد النفي لوقوعها في جملة الاستثناء. أمّا الاستفهام كقوله تعالى:﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ **الآية 07من سورة التوبة.**

قال صاحب تفسير"التحرير والتنوير" واستثناء ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ﴾ في معنى النفي الذي استعمل فيه الاستفهام بـ ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلمُشْرِكِينَ عَهْدُ﴾، أي أنّ تقديرها: لَا يَكُونُ عَهْدٌ لِلْمُشْرِكِينَ إِلَّا لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عَاهَدْتُّم عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرَامِ، فـ (كيف)هنا بمعنى(لا) النّافيّةوهي للإنكار والاستبعاد[4]، ويستخلص مما سبق أنّ (كيف) لما وردت في الآية الشريفة للإنكار والاستبعاد تضمّنت معنى النفي؛ لأنّ الإنكار والاستبعاد بمنزلة النفي.

---

[1]- محمّد بن عبد الغني الأردبيلي؛ شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، تح: عدنان جاسم محمّد الهزيماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2013، ط1، ص:123.

[2]- مصطفى الغلاييني؛ جامع الدّروس العربيّة، المكتبة العصرية ، بيروت ، دت ، دط ، ج3، ص: 131.

[3]- بسمة رضا الحلالمة ؛ الظاهرة النحوية في تفسير التراكيب القرآنية بين الفرّاء والأخفش الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، (1435- 2015)، ط1 ج1،ص: 185.

[4] . ينظر: ابن عاشور؛ التحرير والتنوير،ج 10، ص: 121.

3/ . الأحكام الإعرابية للمستثنى بـ (إلّا) وأخواتها في الاستثناء المتصل:

أ . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (إلّا):

يجمع النحاة على أنّ المستثنى بـ **(إلّا)** في الاستثناء المتصل يأتي على حالتين:

الحالة الأولى: يُعرب المستثنى (واجب النصب):

1) ـ إذا كان مؤخرا والكلام تامّا موجبا، يقول **ابن جني:**" فإذا استثنيت **بإلّا** من موجب، كان ما بعدها منصوبا على كل حال، تقول: قام القومُ إلا زيدا"[1]، فـ (زيدا) هنا مستثنى منصوب وجوبا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ولعلّ إلزام النصب في المستثنى من الموجب، لكونه مفعولا به في المعنى لفعل مقدّر تدل عليه الأداة، وذلك نحو قولك: (جاءني القومُ إلّا زيدا)، أي أنّ التقدير: (أستثني زيدا من القوم)[2]، أي وكأنّ(زيدا) مستثنى لفظا، مفعول به معنًى.

2) ـ إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه سواء أكان الكلام موجبا، كقولك:(ذهب **إلّا** محمدًا الطلابُ)، فأصل الكلام: (ذهب الطلابُ **إلّا** محمدًا)، ولمّا تقدم المستثنى في الجملة الأولى لم يتغير حكمه، أي أنّ (محمدًا) مستثنى مقدم وجوبا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[3]، إذ يقول **ابن مالك:** "تقديم(**إلّا**) وما استثني بها على المستثنى منه جائز بشرط: تأخرهما عن المسند إلى المستثنى منه، نحو:(جاء **إلاّ** زيدًا إخوتك) و(في الدار **إلّا** عمرًا أهلها)،

---

[1]. ابن جني؛ اللمع في العربية، ص:.66

[2] . ينظر:الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى الرماني)؛ شرح كتاب سيبويه ، تح: سيف بن عبد الرحمان بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (1418– 1998) ، د ط ، ص:.496

[3] . ينظر: فاضل السّامرّائي؛ النحو العربي(أحكام ومعانٍ).

ويتعيّن حينئذٍ نصب المستثنى إن كان الكلام موجبا كهذين المثالين[1]"، ففي هذا القول يقرّ **ابن مالك** بصحة تقديم المستثنى على المستثنى منه في نظم جملة الاستثناء، إلّا أنّه اشترط في ذلك الالتزام بالتركيب المناسب، حتى يصح نصب المستثنى.

أو منفيا كقول **الكميت** يمدح بني هاشم:

فَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ*** وَمَالِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[2]

والشاهد فيه:أنّ المستثنى(آلَ أحمدَ، ومشعبَ الحقَ) قد تقدما على المستثنى منه (شيعةٌ ومشعبُ)، و وردا منصوبين، وهو الأحسن عند النحاة ، والتقدير:

فَمَا لِيَ شِيعَةٌ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ*** وَمَا لِيَ مَشْعَبُ إِلَّا مَشْعَبَ الحقِّ

وفي هذا يقول **ابن مالك:**

وغير نصب سابق في النفي قد *** يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد[3]

يعني: قد يرد في كلام العرب على القلة غير النصب(وهو الرفع)، أي الاتباع على البدلية في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفيّا، ولكن النصب على الاستثناء ـ هو المختار ـ لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه، حيث إنّ البدل تابع، ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع.

3) . إذا كان الكلام ردًا لكلام سابق نحو:(قام القومُ **إلَّا** محمدًا)، فتجيب:(ما قام القومُ **إلّا** محمدًا)، فحكم المستثنى هنا واجب النصب، أي أنَّ (محمدًا) مستثنى منصوب وجوبا ومعنى الجملة ليس إثبات القيام لمحمد، وإنّما نفي الجملة كلّها، و لا يصح هنا الرفع لأنّك إذا رفعت أثبت القيام لمحمد وحده[4]، حيث يقول **ابن السراج:** " والقياس عندي إذا قال قائل: قام القومُ **إلَّا** أباكَ، فنفيت في هذا الكلام أن تقول: ما قام القومُ **إلَّا** أباكَ؛ لأنّ

---

[1] . ابن مالك الطائي؛ شرح الكافية الشافية، تح:عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، الرياض، (1402، 1982) ط1، ج2، ص: 704.

[2] . ديوان الكميت بن زيد الأسدي تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت،(2000)، ط1، ص:517.

[3]. ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، 2/ 215.

[4]. ينظر: فاضل السّامرّائي ؛ معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن،(1420–2000) ،ج 2، ص: 258.

حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فأمّا إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبني كلامه على البدل قال: ما قام القوم إلا أبوك"[1].

ويبدو أنّ ورود هذا النمط من الاستثناء في فن القول العربي شعره ونثره والقرآن الكريم قليل.

الحالة الثانية:يعرب المستثنى جائز الأمرين[2]:

أ . النصب جوازا على الاستثناء، أي على أصل الباب .

ب . أو الإتباع على البدلية عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين الذين يرون أنّ (إلّا) حرف عطف، وإتباع المستثنى أجود من نصبه.

ويحصل ذلك إذا كانت الجملة منفية أو شبه منفية، والمستثنى منه موجودا، حيث يقول **الزمخشري(ت 538)**:"والثاني جائز فيه النصب والبدل، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك:ما جاءني أحدٌ إلّا زيدًا، وإلّا زيدٌ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبا أو مجرورا، والاختيار البدل"[3]، و يقصد **الزمخشري** من قوله:((والثاني)) بالنوع الثاني من القسمة الأولى من أقسام الاستثناء، وهو الاستثناء المتصل المنفي، وفيه ذكر الوجهين اللذين يأتي عليها المستثنى، مستشهدا لذلك بمثال، وذلك حين قال: (**إلّا** زيدا و**إلّا** زيدٌ)، فـ(زيدا) مستثنى منصوب جوازا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أمّا (زيدٌ) فبدل من أحدٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و هذا الوجه من الإعراب هو المختار والأصح حسب قوله.

ومن أمثلة ذلك، والكلام شبه منفي (النهي) قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدُ إِلَّا اِمْرَأَتَكَ﴾ **الآية81 من سورة هود**، والشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (إِلَّا اِمْرَأَتَكَ)، فقد قرأ

---

[1]. ابن السّرّاج؛ الأصول في النحو، ص: 283.

[2]. ينظر: ابن الأنباري؛ أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة ، بيروت، (1418- 1997) ط1، ص: 117،118.

[3]. الزمخشري(أبو قاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي)؛ المفصل في صنعة الإعراب، تح: أبو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، (1993)، ط1، ص:97، 98.

ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، وقرأ الباقون بنصبها[1].

وعلى الرغم من اختلاف القراء تين، فإن القضية يمكن حصرها في أنّ (امرأتك) في الآية الكريمة، يجوز فيها الرفع على البدليّة من(أحدُ)، أو النصب على الاستثناء؛ لأنّ الاستثناء متصل منفي، إلّا أنّ النصب فيها عربي جيّد[2]؛ وذلك أنّها جاءت في الأصل منصوبة.

ب . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (غير وسوى):

قد سبق الذكر بأنّ للاسمين (غير وسوى) أحكام مشتركة، لكن من دون التطرق لها ويمكن حصرها فيما يلي[3]:

1. المستثنى مجرور بهما دائما بالإضافة إليهما.
2. الكلمتان (غير وسوى) اسمان معربان، الأولى معربة بحركات ظاهرة، والثانية بحركات مقدرة؛ لأنّها اسم مقصور، وحكمهما في الإعراب حكم الاسم الواقع بعد(**إلّا**) (أي نضع بدلهما (**إلّا**) ونعرب الاسم الذي بعد (**إلّا**)، فيكون إعرابه هو إعراب (غير وسوى).

وفي ذلك يقول **ابن مالك:**

و اِسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا *** بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا

ولِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجْعَلَا *** عَلَى الأَصَحِ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا[4]

أي أنّ الناظم صرح بأنّ (سوى) كـ (غير) معنًى وإعربًا، وأضاف إلى ذلك أنّهما تضبطان بالضبط الذي يكون للمستثنى بـ (إلّا).

فبناءا على ما تقدم يستنتج أنّ لـ (غير وسوى) حالتين:

---

[1] . ينظر: أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي)؛ تفسير البحر المحيط، تح: زهير جعيد دار الفكر، بيروت،(1431- 2010)،ج 6، ص: 189.

[2] . ينظر: ابن هشام النّحوي؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(1422- 2001)، ص: 142.

[3]. ينظر:محمد عيد؛النحو المصفى،مكتبة الشباب، القاهرة، (1975)، د ط ، ص:490.

[4]. ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، 1 / 225،226.

الحالة الأولى: وجوب النصب[1]:

1) ـ إذا كان الاستثناء موجبا والمستثنى منه موجودا نحو:(جاءَ القومُ غيرَ خالدٍ أو سوى خالدٍ)، فـ (غيرَ) هنا مستثنى منصوب وجوبا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. أمّا(سوى) مستثنى منصوب وجوبا وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(خالدٍ) في كليهما مضاف إليه مجرور.

2) ـ إذا تقدما على المستثنى منه نحو:(ما جاءَ غيرَ خالدٍ أحدٌ) أو(ما جاءَ سوى خالدٍ أحدٌ)، فـ (غير وسوى) هنا مستثنى مقدم وجوبا منصوب، وما بعدهما مضاف إليه مجرور.

الحالة الثانية: جواز النصب و الاتباع:

ويكون ذلك إذا كانت الجملة تامّة منفيّة أو شبه منفيّة، وذلك نحو قولك:(ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، و غيرَ زيدٍ) و(ما قام أحدٌ سوى زيدٍ(**سوى** منصوبة بالفتحة المقدرة)، و سوى زيدٍ(مرفوعة بالضمة المقدرة) ، فـ (غير و سوى) بالرفع بدل من أحدٌ (وهو الأولى)، أمّا بالنصب مستثنى، والاسم الذي بعدهما مضاف إليه[2]، ويبدو أنّ حجة النحاة في هذه القضية أنّ الثاني لمّا اتصل معناه بالأوّل فكان من جنسه، فوجب عليه أيضا أن لن ينقطع عليه في إعرابه.

ج ـ الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (ليس و لا يكون):

اتّفق جمهور النحويين على أنّ المستثنى بـ (ليس) و (لا يكون)، لا يأتي إلّا منصوبا سواء أكان الكلام موجبا أو منفيّا، وذلك قولك في الموجب: (قام القومُ ليس زيدًا

[1]ـ ينظر: مصطفى الغلاييني؛ جامع الدروس العربية، ص:141.

[2]ـ ينظر: فاضل السّامرّائي ؛ النحو العربي(أحكام ومعانٍ)، ص:19.

ولا يكون زيدًا)، وتقول في المنفيّ:(ما قام القومُ ليس زيدًا، و لا يكون زيدًا)، وانتصاب المستثنى هنا على أنّه خبر (ليس) و(لا يكون)، (أي أنّ (زيدًا) خبر منصوب بـ (ليس) و(**لا** يكون)) واسمهما مضمر، والتقدير:(ليس) بعضهم زيدًا، و(لا يكون) بعضهم زيدًا[1].

والملاحظ أنّ (ليس) و(لا يكون) في الأمثلة السابقة جاءت بمعنى (**إلّا**) الاستثنائية لذلك صح الاستثناء بهما، وذلك كقولك في ما سبق: (قام القومُ ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا) بمعنى (قامَ القومُ إلَّا زيدًا).

يقول **سيبويه:** "وماجاء من الأفعال فيه معنى (إلّا) فلا يكون وليس، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإنّ فيهما إضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء... "[2].

فسيبويه صرح في قوله أنّ (يكون وليس) بمنزلة(إلّا)، كما أوجب اضمار اسم(يكون وليس) إذا إستعملتا في الاستثناء؛ لأنّ إظهار اسمهما يخرجهما عن باب الاستثناء.

ويبدو أنّ السّبب في إضمار اسمهما هو لتمييز بينهما عندما يستعملان في الاستثناء وبينهما عندما يكونان من باب كان وأخواتها.

د . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا):

يرى ابن الأنباري أنّ المستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) يأتي على حالتين[3]:

الحالة الأولى:أن تكون هذه الأفعال غير مسبوقة بالحرف المصدري **(ما)**، وهنا يكون للمستثنى وجهان من الإعراب؛ لأنّ (خلا وعدا وحاشا) يمكن اعتبارها أفعالا أو اعتبارها حروفا للجر.

---

[1]- ينظر: ابن يعيش (ابن علي بن يعيش النحوي)؛ شرح المفصل، د تح، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د ت، د ط، ج 2، ص: 78.

[2]. سيبويه؛ الكتاب، 2ج، ص: 347.

[3]. ينظر :ابن الأنباري؛ أسرار العربيّة، ص:118، 120.

الوجه الإعرابي الأول: باعتبارها أفعال، ففي هذه الحالة يكون المستثنى منصوبا على أنّه مفعول به كقولك:(جاءني القوم خلا زيدًا وعدا عمرًا، وحاشا خالدًا)، فـ (زيدًا، عمرًا، خالدًا) في الأمثلة الماضية منصوبة على المفعولية.

أمّا **الوجه الإعرابي الثاني:** باعتبارها حروف جر، فهنا يكون المستثنى مجرور على أنّه اسم مجرور، كقولك: (قام القوم خلا زيدٍ، وعدا عمرٍ، وحاشا خالدٍ)، فـ (زيدٍ وعمرٍ و خالدٍ) اسم مجرور على أنّ تلك الأدوات حروف جر[1]، والمتتبع لهذه الحالة يرى أنّ فيها وجهين من الإعراب جائزين: النصب والجر فتقول: (قامَ القومُ خلا زيدًا أو زيدٍ وعدا عمرًا أو عمرٍ، وحاشا خالدًا أو خالدٍ).

وعلى الرغم من جواز الوجهين فيما سبق، إلّا أنّ الغلاييني يصرح بأنّ المشهور في(خلا) و(عدا) النصب. أمّا في(حاشا) الجر، فيقول: "والنصب بـ (خلا) و(عدا) كثير والجر بهما قليل، والجر بـ (حاشا) كثير والنصب بها قليل"[2].

الحالة الثانية:أن تكون هذه الأفعال مسبوقة بالحرف المصدري (ما)

ويمكن للحرف المصدري(ما) أن يدخل على(خلا) و(عدا) فقط. أمّا (حاشا) فلا يجوز ذلك، وهذا ما يؤكد حرفيتها.

وفي هذه الحالة يجب نصب المستثنى على أنّه مفعول به باعتبار أنّ (خلا) و(عدا) أفعال فقط؛ لأنّ (ما) المصدرية لا تدخل إلّا على الأفعال، كما تقول: (قامَ القومَ ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا)، فـ (زيدًا، عمرًا) منصوبة على المفعولية؛ لأنّ الأدوات التي قبلها مسبوقة بالحرف المصدري(ما)[3]، و في ذلك يقول **ابن يعيش:** "أمّا (ما خلا و ما عدا) فلا يقع بعدهما إلّا

---

[1]. ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]. ابن الأنباري؛ جامع الدروس العربية،ص:535.

[3]. ينظر: ابن الأنباري ؛ أسرار العربية، ص:120، 121.

منصوب(ما) فيهما مصدرية، فلا تكون صلتها إلّا فعلا وفاعلها مضمر مقدّر بالبعض على ما تقدم، و(ما) وما بعدها في موضع مصدر منصوب"[1].

فهذه الأقوال تؤكد على فعليّة(خلا وعدا)؛ وذلك لجواز دخول(ما) المصدريّة عليها لأنّ (ما) المصدريّة لا تدخل إلّا على الأفعال.

وفي ختام هذه الوقفة ينبغي التنبيه إلى أنّ الاستثناء المتصل هو "الاستثناء الحقيقيّ لأنّه يفيد التّخصيص بعد التعميم، ويزيل ما يظنّ من عموم الحكم؛ لأنّه استثناء من الجنس"[2]، أي أنّه استثناء بعيد كل البعد عن التقدير والتأويل، علاوة على ذلك أنّه غير محمول على المجاز.

[1]. ابن يعيش؛ شرح المفصل، ص:78.

[2]. مصطفى الغلاييني؛ جامع الدّروس العربيّة، ج3، ص: 128.

المبحث الثاني: المستثنى المنقطع ومسائله.

أوّلا:ماهيته.

يعتبر **المستثنى المنقطع** النّمط الآخر للمستثنى التّام، ويقابل هذا النّمط **المستثنى المتّصل** في أسلوب الاستثناء، وقد استقطب هذا التّركيب الاستثنائي اهتمام الكثير من النّحاة منذ عهد سيبويه إلى اليوم، نظرا لبلاغته ولتشعّب أحكامه ومسائله، وكثرة تخريجات اللّغويين فيه .

وقد تعددّت تعريفات النّحاة في تحديد ماهيته، ويعود هذا الاختلاف إلى ثلاثة اعتبارات وهي **(الجنس، البعض والحكم)** التّي انطلقوا منها في ضبط مفهومه.

فحده على أساس الاعتبار الأوّل**(الجنس)**، فيرى **جرجي شاهين عطيّة** بأنّ **المستثنى المنقطع:**" هو ما كان فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه". نحو:" جاء المسافرون إلا أمتعتهم"[1] .

فالانقطاع قد حصل كوْنَّ أنّ الأمتعة(المستثنى) والمسافرون(المستثنى منه) كل من جنس مختلف عن الآخر.

وأمّا **حسن عباس**؛ فهو من بين النّحاة الذين قدّموا حدّ المستثنى المنقطع على أساس الاعتبار الثّاني **(البعض)**، في قوله:" هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه... مثل قوله تعالى عن أهل الجنّة ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾**الآية62 من سورة مريم**، فاللّغو هو رديء الكلام وقبيحه والسّلام ليس بعضا منه"[2]. فلما كان اللغو ليس بعضا من السّلام، فكان الاستثناء منقطع في الآية.

والمتتبّع لتعريفات النّحاة – سواء التي ذكرت أو لم تذكر– يجد بأنّ المصطلحين البعضيّة والجنسيّة هي أكثر المصطلحات المتداولة فيما بينهم في ما يخص المستثنى المنقطع بأنّه ما لم يكن من **جنس** المستثنى منه أو ليس **بعضا** منه، دون التّطرق إلى أيّ منهما الأفضليّة

[1]– جرجي شاهين؛ سلم اللسان في الصرف والنحو و البيان، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، د ت، ط 1، ص: 28.

[2]– حسن عباس؛ النحو الوافي، دار المعارف، بمصر، ط 3، د ت، ج 2، ص:318.

والأسبقيّة في ضبط المفهوم الصّحيح للاستثناء المنقطع أو المتّصل، وهذا ما تحدثّ عنه كذلك **ابن مالك** في قوله" وذكر البعضيّة أولى من ذكر الجنسيّة، لأنّ المستثنى قد يكون بعد **(إلاّ)** ما هو من جنسه وهو **منقطع** وغير **متّصل**... فيتبيّن من ذكر البعضيّة من مزيّة من ذكر الجنسيّة"[1].

فمن هذا القول تبيّن بأنّ ذكر الجنسيّة مؤشّر غير كاف في معرفة **الانقطاع** من **الاتّصال** في الاستثناء، لوجود ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه وجاء الاستثناء على **الانقطاع**، وعليه ذكر البعضيّة في مفهوم الاستثناء المنقطع أصحّ منه من ذكر الجنسيّة.

ويمكن أن نقف على قول **ابن مالك**(ذكر البعضيّة أولى من ذكر الجنسيّة)، في **المثال الثاني**، فكلّ من(السّلام واللّغو) هما من جنس واحد وهو(الكلام) إلاّ أنّ الاستثناء هو **استثناء منقطع** وليس **متّصل**، كون أنّ السّلام ليس بعضا من اللغو، إذًا فتباينهما واختلافهما فالبعضيّة، كان الفيصل القاطع في قطعهما، لا من خلال اختلافهما وتباينهما فالجنسيّة.

ونجد **فاضل السامرّائي** من بين النّحاة الذين انتصروا لهذا الرّأي، فنجده استخدم لفظ **(البعض)** في طرح مفهومه، فهو يرى بأنّ المستثنى المنقطع لا يشترط فيه أن يكون جنسه مغايرا لجنس المستثنى منه كما مثّلنا له في السّابق، بل يرى بأنّه ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنّوع أو بغيرهما، وذلك نحو قولك:(حضر الطّلاب إلا البوّاب)، فهذا **استثناء منقطع** وإن كانوا جميعا(الطّلاب والبوّاب) من جنس واحد وهو(البشر)، فقط لأنّ البوّاب ليس من بعض الطّلاب[2].

وعلى ما يبدوا أنّ **الانقطاع** عند **السامرّائي**، هو ما كانت فيه المباينة مبنيّة على علاقة معنوية، و**القطع** كان في **العلاقة البعضيّة** بينهما لا في **المعنويّة**، لأنّه لابد من وجود لتعلّق

---

[1]–محمد حسن العمري؛ البينية في الاتصال قطعا ووصلا وأثرها في التأويل، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الملك سعود، العدد 4، ت(1434–1013) ص:16.

[2]– ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ص:247.

معنوي بين المستثنى والمستثنى منه، حتّى يكون ما قبل (إلّا) دلّ على ما يستثنى منه"[1] فيحسن قطع الاستثناء بينهما، بحصول الفائدة.

وهو المعنى ذاته الذي تحدّث عنه **حسن عبّاس**، بأنّ معنى **الانقطاع** هنا ليس هو **انقطاع معنوي** بين المستثنى والمستثنى منه، أو أنّه لا وجود لمناسبة بينهما، **فهذا أبدا لا يكون في أسلوب الاستثناء**، إنّما الانقطاع لصلة البعضيّة بينهما، بحيث لا يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه، ولا جزءا حقيقيا من أجزائه"[2].

وأمّا من تناول **الاستثناء المنقطع** على أساس الاعتبار الأخير **(الحكم)** نجد **القرافي** وذلك في **قوله:** "هو أنّ تحكم على غير الجنس ما حكمت به أوّلا أو بغير نقيض ما حكمت به أولّا"[3]، فعلى ما يبدوا أنّ **القرافي** يرى بأنّ الانقطاع يحصل في أمرين:

أولهما: المغايرة في الجنس، أي لا يكون المستثنى والمستثنى منه من جنس واحد.

الثاني: الحكم، فأن تحكم على غير الجنس و"يقصد المستثنى" بما حكمت به أوّلا و"يقصد المستثنى منه" أو بغير نقيض هذا الحكم، كأن تحكم عليه بحكم آخر.

نحو قولنا: **(قام القوم إلا زيدا مسافرا)** فالنّاظر من الوهلة الأولى يظنّه استثناء متّصلا باعتبار **(المستثنى زيد)** من جنس **(المستثنى منه القوم)**، فهذا غير صحيح، بل هو **الاستثناء منقطع**، لأنّه قد حكمت على **(زيد)** الذي هو من جنس المستثنى منه،**(بغير النقيض)** ما حكمت به على المستثنى منه، وهو**(عدم القيام)**، بل أنت حكمت عليه بحكم آخر وهو **(السفر)**، فحصل **الانقطاع** للحكم بغير النّقيض على المستثنى، لا للحكم على غير الجنس، كأن نحكم على المستثنى بأنّه ليس من جنس المستثنى منه فقط.

---

[1]–ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ص: 291.

[2]–ينظر: حسن عباس، النحو الوافي، ص: 318.

[3]– القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص: 296.

فاشتراط المغايرة في الجّنس لا يكفي حصول انقطاع في الاستثناء عند **القرافي**، فلابدّ من مراعاة الحكم في ذلك، وعليه فالحّد الذي ذكره **القرافي** هو **حد جامع مانع**، لا يشكل بعده، فهو جمع جميع الأسس التي تستدعي الانقطاع.

ثانيا: مذاهب اللغويين في الاستثناء المنقطع:

اختلف اللغويين في حقيقة الاستثناء المنقطع، فمنهم من أقرّ بوجوده وأجازه، ومنهم من لم يقر به ولم يجيزه، وهذا باعتبار أنّ منهاج الاستثناء المنقطع ليس منهاج الاستثناء الصحيح"[1]، وكذلك قد نقُلِ عن الآمدي في كتابه الأحكام أنّه" اختلف **العلماء** في صحّة الاستثناء من غير جنس، فجوّزه أصحاب أبي حنيفة ومالك والقاضي أبي بكر وجماعة من المتكلّمين والنّحاة ومنع الأكثرون، وأمّا أصحابنا فمنهم من قال بالنّفي ومنهم من قال بالإثبات"[2].

فتبيّن من قول الآمديّ بأنّ النّحاة قد توجّهوا إلى مذهبين في نظرتهم إلى حقيقة الاستثناء المنقطع، وعليه فإنّ مذاهب النّحاة فيه هي:

1-**المذهب الأوّل**: النّحاة الذين لم يقرّوا بصحّة الاستثناء المنقطع.

والأدّلة التّي قدّمها أًصحاب هذا المذهب الذين أقرّوا بعدم صحة الاستثناء المنقطع والتي جعلتهم يتبنون هذا المذهب هي.

فهم يرون لا يوجد لأي صلة أو رابط بين **المفهوم اللغوي الاستثناء و الوظيفة النّحوية** له، بحيث يقولون لو انطلقنا من كون الاستثناء مأخوذ من الثّني ومنه تثنيّة الشّيء إذا عطفت بعضه على بعض، وبين حقيقته- والمقصود هنا المعنى الاصطلاحي- أنّه استخراج بعض ما تناوله اللفظ، فهذا غير محقق في مثل قول قائل:" رأيت النّاس إلّا حمارا"، لأنّ(

[1]- ينظر: أصول في النحو، لابن السراج، ص:291.

[2]- القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص:416.

الحمار) غير داخل في مدلول المستثنى منه(النّاس) حتّى يقال أخرج و ثنّي منه بل الجملة الأولى باقية على حالها ولم يطرأ عليها أي تغيّر، ولا تعلق للثّاني أصلا بالأول"[1].

أي بما أنّه المستثنى(الحمار) ليس من جنس المستثنى منه(النّاس)، فلا يجود أي إخراج بينهما، لأن الإخراج يقع إذا كان المستثنى داخلا في المستثنى منه، ومع وجود لمناسبة بينهما حتّى يصح الاستثناء بينهما، وفي المثال السابق لا وجود لأي مناسبة بينهما، فكل منهما جنسه مختلف عن الآخر.

2-**المذهب الثاني**: النّحاة الذين أقروا بصحّة الاستثناء المنقطع.

وأمّا الذين أقرّوا بوجود المستثنى المنقطع، فقد استدلوا على وجوده من خلال القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر، ومن هؤلاء **سيبويه** يقول معلّقا عليه بقوله:" هذا ضرب من القرآن كثير"[2] ويقصد بالضّرب هنا **الاستثناء المنقطع**، وكذلك يصرّح **ابن الأنباري في كتابه الإنصاف**" الاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب"[3].

ثالثا: أحكام(إلاّ) في الاستثناء المنقطع:

تختلف (**إلّا**) في الاستثناء المنقطع عن (**إلّا**) في الاستثناء المتّصل، فهي عند البصريين مؤوّلة ب(**لكن**)، وأمّا تأويلها عند الكوفيين ب(**سوى**) "[4].

وقد رجّح **سيبويه** رأي البصريين في هذه المسألة، وقد أورد بابا في كتابه سماه" هذا باب ما يكون فيه إلّا بمعنى ولكن"[5] فقوله (**إلا**) بمعنى (**لكن**) شاهد على ما يؤكّد بأنّه رجّح تأويل (**إلّا**) ب(**لكن**) دون (**سوى**).

والظّاهر بأنّ **الرّضي الاستراباذي** كذلك قد مال لكفّة البصريين على الكوفيين في تقدير(**إلّا**) في الاستثناء المنقطع، لأنّ هذا الأخير يعني(إلا) يلزم مخالفته لما قبله نفيا

---

[1]-ينظر: المرجع السابق، ص: 416،417.

[2]-سيبويه؛ الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 3، 1408-1988.ج 2، ص: 367.

[3]-أبي بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 262.

[4]ينظر: ابن السراج؛ الأصول في النحو، ص: 290.

[5]-سيبويه؛ الكتاب، ص: 367.

وإثباتا، كما الحال في (لكن) الاستدراكية، ولا يتحقّق ذلك مع(سوى)، فكانت الأحق بتعويضها من سوى."[1].

وعليه لمّا اشتركتا (إلّا) و(لكن) في وجه شبه واحد وهو مخالفة بعدهما لما قبلهما في النّفي والإثبات، فعليه حسن تعويض (إلّا) ب (لكن)، وقد أكدّ هذا ابن السّراج بقوله:" وإنّما ضارعت(إلا) (لكن)، لأنّ (لكن) للاستدراك بعد النّفي، وتوجب للثّاني ما تنفيه عن الأوّل و(إلا) كذلك فتشابها"[2].

وكذلك يرى أحدهم" بأنّ تأويل البصريين أولى من تقدير الكوفيين لأنّه قدّروا حرفا لا يعمل وهو(لكن)، بأقرب الحروف إليه ممّا لا يعمل يعني(إلاّ)، وكذلك المستثنى بعد(لكن) المقدّرة يبقى منصوبا، بخلاف(سوى)، فإنّها تخفض، لأنّ المستثنى بعدها لا يكون إلّا مجرورا، وعليه تقدير الحرف بالحرف أولى من تقديره بالاسم"[3].

ويمكن القول أنّ السّبب في اتّفاق جميع النّحاة على أنّ تأويل(إلّا) ب(لكن) أولى من تأويله ب(سوى)، لأنّ (إلّا) و(لكن) يشتركان في الحرفيّة، فكلاهما حرف، وكذلك الاسم المخرج بهما يخالف لما قبله نفيا وإثباتا، وكذلك المستثنى بهما يأتي منصوبا، بخلاف (سوى) فهو (اسم) والمستثنى به يكون دوما مجرور.

وكذلك(**سوى**) أصلا لا يستثنى بها في المنقطع، فبذلك كيف يؤوّل إليها وهو لا يصحّ الاستثناء بها في حالة الانقطاع.

ويمكن القول بأنّ المتكلّم في الاستثناء المنقطع، كأنّه تكلّم ثم أعرض مباشرة عن كلامه الأوّل وشارع في غيره، ثم استدرك كلامه الأوّل وحتّى لا يتوهّم المخاطب بأنّ القولين مفصولين عن بعضهما، فاستدراكه لقوله كان لابد له من واسطة حتى يستدرك بها، بذلك أوّلت(**إلّا**) "ب(**لكن**) التّي تفيد الاستدراك".[4]

---

[1]–ينظر الرضي ؛ شرح الرضي عن كافية ابن الحاجب، ص: 82، 83.

[2]– ابن السراج؛ الأصول في النحو، ص: 291.

3–القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص: 364.

[4]–ينظر: المرجع نفسه، ص:29.

والمراد بالاستدراك" رفع توهّم المخاطب بدخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنّه ليس بداخل فيها، هذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه"[1].

ويمكن القول أنّ الاستدراك في الاستثناء المنقطع كان بمثابة وجهين لعملة واحدة؛ لأنّ الاستدراك هنا جاء ليمنع دخول ما بعد(إلا) في ما قبلها، لأن المستثنى فيه ليس بعضا من المستثنى منه، وكذلك جاء حتى لا يكون ما بعد (إلا) مقطوع العلاقة مع ما قبلها، لكي يحسن الاستثناء بينهما بحصول الفائدة.

رابعا: الأحكام الإعرابية للمستثنى ب(إلّا) و أخواتها في الاستثناء المنقطع.

لقد لقي إعراب المستثنى المنقطع اهتماما لافتا من طرف النّحاة وذلك لتعدّد الوجوه الإعرابيّة التي يتأتّى عليها المستثنى في حالة **الانقطاع**. وقد أسهب النّحاة في ذكر تفاصيل هذه الوجوه الإعرابيّة.

- والجدير بالذّكر أنّ جمهور النّحاة ذهبوا إلى تخصيص بعض الأدوات الاستثنائية التّي يسمح باستخدامها في الاستثناء المنقطع دون سواها وهي متمثلة في(**إلا**)و(**غير**)، بذلك سنكتفي بذكر الأحكام الإعرابية للمستثنى ب(إلا) و(غير)، فقط.
- كما أنّهم لم يجيزوا الاستثناء بالأدوات الفعلية(**ليس ولا يكون عدا وحشا وخلا**) في حالة الانقطاع، وهذا ما ذكره **ابن الحيان** بقوله" لا يستوي المتّصل والمنقطع في الأدوات فإنّ الأفعال التّي يستثنى بها لا تقع في المنقطع، فلا تقول:" ما في الدّار أحد لا يكون حمارا وخلا حمارا"[2]، فهذا لا يصح، ومع ذلك لقد ورد من كلام العرب، وما كان الاستثناء منقطع والأداة فيه فعلية، فيقول العجاج:[3]"

وبلدة ليس بها طوريّ***ولا خلا الجنّ بها إنسي

---

[1] الرضي؛شرح الرضي عن كافية ابن الحاجب، ص :83.

[2]–ابن حيان الأندلسي؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة،(1418–1998)، ص: 1513.

[3]–الرضي؛ شرح الرضي عن كافية ابن الحاجب، ص84.

الاستثناء هنا استثناء منقطع، لأن المستثنى وهو(الجن) ليس من جنس المستثنى(إنسي)، وفي هذا البيت لقد تقدم المستثنى على المستثنى منه، والشاهد فيه استعمال أداة الاستثناء فعلية وهي(خلا).

1-الحكم الإعرابي للمستثنى ب(إلا):

اتفق جمهور النّحاة على أنّ المستثنى ب **(إلا)** في الانقطاع يرِد وفق حالتين إعرابيتين وهما:

الحالة الأولى: وجوب النصب.

1-**إذا كانت الجملة مثبتة وتامّة**، أي الجملة خاليّة من النّفي أو شبه النّفي و تكون الجملة مستوفيّة لأركان الاستثناء، فيستوجب النّصب المستثنى على أصل هذا الباب، يقول **الأشموني**"... إلا أنّ الانتصاب مع الموجب محتمّ اتفاقا، سواء كان المستثنى **متّصلا** وهو ما كان بعضا من المستثنى منه، أو **منقطعا** وهو ما لم يكن كذلك(قام القوم إلا زيدا) و(خرج القوم إلا بعيرا)"[1] فالشّاهد فقوله (إلاّ بعيرا) مستثنى منصوبا وجوبا لوقوعه في كلام تام مثبت.

2-**إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه سواء كان الكلام مثبتا أو منفيا.**

(خرج القوم إلّا بعيرا) فإذا تقدّم المستثنى يقال(حضرا بعيرا إلا القوم).

يبقى المستثنى(بعيرا) **منصوبا** في هذه الحالة، ولا تغيير حالته الإعرابية، كما كان في ترتيبه الصّحيح أي بعد المستثنى منه، كما صرح بهذا **الرّضي الاستراباذي**" ...أو مقدما على المستثنى منه، يعني إذا كان بعد" **إلا**" وتقدّم على المستثنى منه وجب النّصب؛ لأنّه إذا كان في الموجب فقد تقدّم وجوب النّصب وإن كان في غير الموجب، فقد بطل البدل، لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، لأنّه من التّوابع فلم يبقى إلاّ النّصب على الاستثناء"[2]. فيستوجب نّصب المستثنى على الاستثناء في حالة تقدّمه على المستثنى منه، ويتعذّر فيه

[1]- الأشموني؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص: 227.

[2]- الرضي؛ شرح الرضي على الكافية ابن حاجب، ص :83.

البدل لأنّ البدل تابع والتابع يتبع متبوعه، وهنا تقدم المستثنى فهو لم يتبع متبوعه فانتفت فيه البدليّة.

3-إذا كان المستثنى المنقطع جملة:

يجوز أن يجيء المستثنى المنقطع جملة بنوعيها الاسمية والفعليّة، مقارنة بالمتّصل الذي حقّه الإفراد، وتعرب هذه الجملة في موضع **النّصب على الاستثناء المنقطع**، وقد أكد **الدماميني** ذلك بقوله:" اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم، وقد يكون جملة ومحلها نصب على الاستثناء المنقطع"[1]، وكما أنّه يشترط في إعراب هذه الجملة أن تسبقها جملة أخرى، وتدخل هي على جملة جديدة اسميّة كانت أو فعليّة؛ أي أن تكون **الجملة المنصوبة على الاستثناء المنقطع** متوسّطة بين الجملتين"[2].

ومثال على مجيء المستثنى المنقطع جملة قوله تعالى:﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيطَرْ إِلّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِبُهُ الله العَذَابَ الأَكْبَر﴾**الآية 21-23 من سورة الغاشية**، والتّقدير:" لكن من تولّى وكفر فيعذبه الله"[3]. فقدّرت **(إلّا)** ب **(لكن)** باعتبار هذه الأخيرة لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها كما الحال مع **(إلا)** في الاستثناء.

وبالرّغم من أنّ هذه الجملة لها محل من الإعراب، إلاّ النّحاة لم يعدّوها من بين الجمل التّي لها من إعراب فقد فات العلماء ذلك كما قال ابن هشام الأنصاري.

---

[1]- مجمد علي الصبان المصري؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت،(1417- 1997)، ط1،ج 2،ص: 209.

[2] ينظر: حسن عباس؛ النحو الوافي، ص 332،333.

[3]- الزمخشري؛ تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (1430- 2009،) ط 3،ص: 1198.

الحالة الثانية: وهي ضربان:

-الضرب الأول: إذا تسلّط فيه العامل على المستثنى من جهة المعنى؛ أي ما يمكن اتّصاله لما قبله مجازا، بحيث يكون الوصف المثبت للمستثنى مخرجا من الوصف المتقدّم للمستثنى منه"[1]، وحكم هذا الضرب هو:

أ) وجوب النّصب: وذلك عند المشهور لغتهم من العرب وهو لغة الحجازيين" وذلك قولك: ما فيها أحد إلّا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن"[2].

فالحجازيون يوجبون النّصب على الاستثناء، ولا يجيزون الإبدال فيه، خشية أن يتوهّم فيه أن المستثنى بعضا من المستثنى منه، لأنّه في البدل يكون المبدل بعضا من المبدل منه، وهذا ما يتضارب مع معنى الانقطاع لأن المستثنى فيه ليس بعضا من المستثنى منه، وعليه" لما انقطع معناه من الأوّل فلم يكن من جنسه انقطع أيضا معه إعرابه"[3].

وكذلك على ما يبدوا أنّ **سيبويه** اختار النّصب في هذا الضّرب وهذا ما نلتمسه من خلال قوله:" والنّصب في مثل هذا أجود لأنّه استثناء منقطعا وهو لغة الحجازيين"[4]. و الأمر نفسه عند **ابن هشام**" النّصب قرئ به فالقراءات السّبع وهو عربيّ جيّد."[5]

ب) جواز النّصب والإتباع: وهو لغة بني تميم، ونقف على هذا القول ما ذكره **ابن السراج**" وربّما ارتفع ما بعد إلاّ وهو لغة بني تميم"[6]، فالتّميميون يجيزون الرفع على البدليّة باعتبار أنّ المستثنى من جنس المستثنى منه مجازا واتساعا، وكما يجيزون النّصب على أصل هذا الباب.

---

[1]-ينظر القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص: 362.

[2]-سيبويه؛ الكتاب، ص: 319.

[3]- المصدر نفسه، ص: 360.

[4] المصدر نفسه ، ص: 320.

[5]-ابن هشام الأنصاري؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: 257.

[6]-ابن السراج، الأصول في النحو، ص: 290.

ومن الشواهد رفع فيها المستثنى على الإبدال من لغة التميميين قول الشاعر"[1]:

وبلدة ليس بها أنيس ***إلا اليعافيرُ و العيسُ".

فالشاهد هنا (**إلا اليعافيرُ**) فهو بدل مرفوع من(أنيس)، إلّا أنّ الظاهر على أنّه **مستثنى منقطع**، لتقدّم فيه المستثنى منه وهو(أنيس) وكذلك وقوع المستثنى (اليعافيرُ) في الكلام التّام المثبت، فكان لابد من انتصابه على لغة الحجازيين. ولكن جاء بدلا من أنيس اتّساعا ومجازا على لغة على لغة بني تميم.

ومنه يبقى النّصب في هذه المسألة هو الأرجح لأنّ الاستثناء يقوى بالنّصب، و باعتبار هذا الأخير أصل هذا الباب" واختيار النّصب فيه في كل وجه"[2]، وأمّا اختيار الرّفع فيه كما هو الحال عند التميميين إنّما هو مجازا واتّساعا لأنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويشترط في الإبدال أن يكون المبدل بعضا من المبدل منه، وهذا لا يتحقق في الاستثناء المنقطع.

2-**الضرب الثاني: إذا لم يتسلط فيه العامل على المستثنى، وحكمه:**

أ)**وجوب النّصب اتفاقا**"[3] نحو قولهم (ما زاد هذا المال إلا ما نقصّ) ف(زادّ) لا يتوجه على (ما نقص) لأنّ ما نقص لا يوصف بأنّه (زاد) بل المعنى(لكن ما نقص)"[4]، أي إن لم يكن اتصال المستثنى بما قبله مجازا من جهة المعنى أو غير ذلك، وجب نصب المستثنى إجماعا من الحجازيين وبني تميم.

2-الأحكام الإعرابية ل(غير) وللمستثنى بها:

إنّ الحكم الإعرابي ل(غير) في الاستثناء ينحصر في أمرين مهمين"[5]:

---

[1]-سيبويه؛ الكتاب، ص: 322..

[2] -المصدر نفسه، ص: 290.

[3]- ابن هشام الأنصاري؛ أوضح المسالك إلى ألفية لابن مالك، ص: 261.

[4]-ينظر: شرح الأشموني، ص:229.

[5]- ينظر: حسن عباس؛ النحو الوافي، ص: 343،345.

أولهما: ضبط المستثنى الواقع بعدها: والمقصود هنا ضبط الحركة الإعرابية للمستثنى **ب(غير)**، وفي هذه الحالة لا يكون المستثنى ب(**غير**)**إلا** مفردا، و يكون على ضبط واحد وهو الجّر بالإضافة، أي مضاف إليه.

فيعرب الاسم الواقع بعد (غير) مضاف إليه مجرور.

والثاني: ضبط الأداة الاستثناء" غير" وطريقة إعرابها: لأنّ(**غير**) اسم والاسم لابدّ له من موقع إعرابي على حسب موقعه في الجملة، فحاله كحال الأسماء الأخرى، وعليه فأحكام(**غير**) الاستثنائية فهي كالتالي:

1-الحالة الأولى: وجوب النصب.

أ- **إذا كان الكلام تاما مثبتا،** أي ليس به نفي أو شبه نفي، نحو قول الشّاعر"[1]:

فتى كملت خيراته غير أنه* جواد فلا يبقى من المال باقيا**

فالشّاهد هنا نصب (**غير**) على سبيل الاستثناء المنقطع، فيمكن تقدير (**غير**) ب(**لكن**) فنقول و(لكنّه جواد)، فقد استثنى جود الفتى وإنفاقه لماله، من الخيرات التي كملت له، ثم جعلهما في عبارة كأنّهما من غير الخيرات، وفي هذا البيت الشّاعر يمدح الفتى على خيراته، بعدها نشعر كأنّه يذمّه على جوده، بأنّه لا يبقى المال باقيا، هذا الذّم كان عن طريق الاستثناء ب(**غير**)، وهذا الأسلوب يسمّى بالمدح بما يشبه الذّم عند البلاغيين.

ب- إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه سواء كان الكلام مثبتا أو منفيا.

فنقول في الموجب (حضر **غير** البوّاب الطّلاب)، وفي المنفي(ما حضر **غير** الطّلاب البوّاب)، فالأصل (حضر الطلاب **غير** البواب)، و(ما حضر الطلاب **غير** البواب)، فبالرّغم من تقدّم المستثنى على المستثنى منه إلّا أنه تم نصب (**غير**) وجوبا كما هو في الأصل.

[1]-ينظر: سيبويه، الكتاب، ص: 326،327.

2)الحالة الثانية :وجوب النّصب و جواز النّصب والإتباع.

يرى الأزهري ت (905) :أنّ "**غير**" إذا جاءت في سياق منفي فلها لغتان"[1].

***وجوب النّصب:** ويتحقق في مسألتين:

أ. إذا تعذر تسليط العامل على المستثنى نحو:(ما نفع هذا المال غير الضّرر) فهنا لا يمكن تسليط العامل وهو(نفع) على المستثنى وهو(الضرر)، لأنّ هذا الأخير ليس من جنس المستثنى منه وهو (المال)، فلا يقال(نفع الضّرر) للتناقض الحاصل في العبارة، لذلك أوجب الحجازيين والتّميميين النّصب هنا، كما لو كان الاستثناء ب(**إلا**).

ب-إذا لم يتعذر تسليط العامل على المستثنى نحو: نحو(ما في الدار أحد غير حمار)"[2] ففي هذا المثال يمكن تسليط العامل على المستثنى، بالرّغم من أنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيقال:" (لا يوجد غير حمار)، فوجب النّصب على لغة أهل الحجاز.

***جواز النّصب والإتباع:** وذلك على لغة بني تميم، إذا كانت "**غير**" في سياق الكلام التّام وغير الموجب فيجوز نصبها على الاستثناء ويجوز إتباعها للمستثنى منه، فهنا بحسب حاجة الكلام إليها"[3]، فيقال:

ما أسرع المتسابقون "**غير**" سعيد أو "**غيرُ**" سعيدٍ

ما نظرت للنجوم "**غير**" نجم أو "**غيرِ**" نجمٍ

ومن أمثلة الشعريّة ما وردت فيه "**غير**" في موضع النّصب على الاستثناء المنقطع في سياق الكلام التّام المنفي قول للنّابغة[4]، ومثله الكثير من الشواهد الشعرية:

لا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ***بهنّ فلول من قراع الكتائب

---

[1]-ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، د تح، دار الكتب العلمية، بيروت،(1421-2000)، ج1، ص :556 .

[2]ينظر: المصدر نفسه، ص: 557.

[3]- ينظر: حسن عباس؛ النحو الوافي، ص: 344.

[4]- ينظر: سيبويه؛ الكتاب، ص: 32.

فالشّاهد هنا نصب **(غير)** على الاستثناء المنقطع، ومجيئها في سياق منفي ب(لا)، ويمكن تقدير **(غير)** ب**(لكن)** فيقال: لكن سيوفهن بهن فلول.

والمتتبّع لهذه الأحكام الإعرابية الخاصة ب **(غير)** الاستثنائية يجدها تشترك مع أحكام الإعرابية **للمستثنى ب(إلا)**.

وقد أشار إلى هذا **ابن مالك** في ألفيته في قوله:

فاستثنى مجرورا ب غير*معربا بما لمستثنى بإلا نسبا"**[1]

فالمعنى المقصود من صدر البيت أنّ المستثنى ب(**غير)** يأتي دائما مجرورا، ويعرب مضاف إليه و**(غير)** مضاف، أمّا المقصود من عجز البيت بأنّ **(غير)** تضبط بنفس الأحكام المنسوبة **للمستثنى ب(إلا)**.

ونصل في الأخير إلى خلاصة القول لما ذكر آنفا بأنّ النحاة حملوا **الاستثناء المنقطع** على **المجاز**، ويتحقق **المجاز** فيه من خلال أمرين هما.

أولهما:- خروج معنى الانقطاع من المعنى العام للاستثناء:

يعتبر المدلول العام **للاستثناء** هو **إخراج** المستثنى من حكم المستثنى منه ب(إلّا) أو إحدى أخواتها، بينما معنى **الانقطاع** هو ما كان فيه الآخر ليس داخلا في الأوّل، فإذ لم يكن داخلا في الأوّل فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه أصلا، وإذ كان كذلك إنّما يصحّ ذلك عن طريق **المجاز**"[2].

أي بما أنّ المستثنى المنقطع هو ما لم يكن بعضا من المستثنى منه، فعليه كان الإخراج فيه مجازا بأنْ يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه، كما الحال في المستثنى المتّصل، باعتبار أنّ الإخراج يكون ممّا دخل في غيره، وهذا لم يتحقق فالاستثناء المنقطع.

الثاني: حملُ "**إلا**" على" **لكن**" الاستدراكية في الاستثناء المنقطع، فجعله أقرب للاستدراك منه إلى الاستثناء.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص:281.

[2]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص: 80.

وعلى الرّغم من هذا فتبقى شواهد **المستثنى المنقطع** مبثوثة في كلام العرب من شعر ونثر، و هو ما يؤكده **ابن جني** في كتابه المحتسب" ولعمري إن الاستثناء المنقطع فاش في القرآن الكريم وغيره إلا أنه مع ذلك مُحوِج إلى التّأويل وإعمال والقياس والتمحل"[1] .

[1]- البينية في الاستثناء قطعا ووصلا وأثرها في التأويل؛ محمد بن حسن العمري، ص: 17.

الفصل الثاني:

الوقوف على أسرار الاستثناء المتصل والمنقطع في الربع الأول من القرآن الكريم وأثره في المعنى.

المبحث الأول:

في أسرار اتصال الاستثناء.

المبحث الثاني:

في أسرار انقطاع الاستثناء.

المبحث الثالث:الجدول التفصيلي.

تمهيد

لمّا كان لأسلوب الاستثناء من مكانة مهمّة ما بين الأساليب النّحويّة، بحيث لا يكاد نحوي أو بلاغي إلّا وتكلّم عنه وأسهب في ذكر تفاصيله، وخاصّة لقسميه المستثنى المتّصل والمستثنى المنقطع، فعليه من هنا ارتأينا أن نتتبّع ظاهرة القطع والوصل الاستثناءين والتي تشكّل ظاهرة عجيبة من ظواهر الإعجاز القرآن الكريم، نظرا للمعاني العميقة التي أقيمت عليهما والمفاهيم الكبرى التي أحاطت بهما، والأبعاد و الأغراض الشّاسعة التي ارتادها التّعبير القرآني أمام مخاطبيه من خلالهما.

وقد تبيّن أنّ سعة مجال استعمالات لهذين التركيبين الاستثناءين(المستثنى المنقطع والمستثنى المتصل) كبيرة في القرآن الكريم، وعليه سنقتصر على النّماذج المذكورة في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم لأننّا نعجز على الإحاطة بكل الآيات القرآن الكريم، وخاصة من حيث أسرارها البلاغية.

المبحث الأوّل: في أسرار الاستثناء المتّصل.

أوّلا: الكشف عن مواطن المستثنى المتصل في رحاب الربع الأول من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُم مُعْرِضُونَ﴾ **الآية 83 من سورة البقرة.**

"وظاهره أنّه خطاب لبني إسرائيل الذين أعرضوا ونقضوا العهد ـ إلّا قليلا منهم ثبت عليه، وهم مستمرون في إعراضهم"[1].

استثناء متصل؛ لأنّ الله تعالى خاطب بني إسرائيل الذين أخذ عليهم الميثاق، واستثنى من ذلك القليل من تلك الفئة لثبوتهم على العهد[2]، وحصل الاتصال هنا؛ لأنّ الطرفين من جنس واحد، أي من قبيلة واحدة(بني إسرائيل).

قال الله تعالى :﴿إِنَّ الّذِينَ يكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ البَيِّنَاتِ وَ الهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ أُولَائِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللّاعِنُونَ إِلَّا الّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وبَيَّنُوا فَأُولَائِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ **الآية 159ـ160من سورة البقرة.**

يقصد بهذه الآية الكريمة:"إنّ الذين يُخْفون ما أنزل الله من الآيات الواضحات الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به، وهم أحبار اليهود وعلماء النصارى وغيرهم ممن يكتم ما أنزل الله من بعد ما أظهرناه للنّاس في التوراة والإنجيل، أولائك يطردهم الله من رحمته، ويدعوا عليهم باللعنة جميع الخليقة، إلّا الذين رجعوا مستغفرين الله من خطاياهم، وأصلحوا ما أفسدوه، فأولائك يقبل توبتهم وأجازيهم بالمغفرة."[3]

قال الله تعالى:﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ **الآية 249 من سورة البقرة.**

---

[1]ـ محمد بن يوسف الشهير(بأبي حيان الأندلسي)؛ تفسير البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،(1413-1993)، 462/1.

[2]ـ أبو عطيّة؛ المحرّر الوجيز، 173/1.

[3]ـ أبو سعود بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار الإحياء التراث العربي، بيروت 1/ 159، 160.

أي أنّ طالوت خرج بجنوده لقتل العمالقة فقال لهم: إنّ الله ممتحنكم على الصبر بنهر أمامكم تعبرونه؛ ليميز المؤمن من المنافق، فمن شرب منكم من ماء النهر فليس مني ولا يصلح للجهاد معي، ومن لم يذق الماء فإنّه مني؛ لأنّه مطي لأمري وصالح للجهاد إلّا من ترخّص واغترف غرفة واحدة بيده فلا لوم عليه، فلما وصلوا إلى النهر انكبوا على الماء، وأفرطوا في الشرب منه، إلّا عددا قليلا منهم صبروا على العطش والحر[1].

استثناء متصل؛ لأنّ الذين عصوا هم من قوم طالوت.[2]، فبما أنّ المستثنى بعض من المستثنى منه صلح الاتصال.

قال الله تعالى:﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفْ عَنْهُمْ العَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونْ إِلَّا الذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصلَحُوا فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**الآية 89 من سورة آل عمران.**

ويقصد بها أنّ الظالمون ماكثين في النار لا يرفع عنهم العذاب قليلا ليستريحوا، ولا يؤخر عنهم لمعذرة يعتذرون بها، إلّا الذين رجعوا إلى ربهم بالتوبة النصوح من بعد كفرهم وظلمهم، وأصلحوا ما أفسدوه بتوبتهم فإنّ الله يقبله فهو غفور لذنوب عباده، رحيم بهم[3].

(إلّا الذين رجعوا) استثناء متصل على ما مكان عليه من كفر وعصيان[4].

قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ **الآية93 من سورة آل عمران.**

ذهب كثير من المفسّرين إلى أنّ معنى الآية جاء ردّا على اليهود في قولهم في كلّ ما حرّموه على أنفسهم من الطّعام أنّها محرّمة عليهم بأمر من الله تعالى في التّوراة، فأكذبهم الله

---

[1]ـ ينظر:أبو عطيّة(محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي)؛ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تح: عبد السلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، (1422ـ2001)،ج 1، ص:334،335.

[2]ـ ينظر: المرجع نفسه ،ج1، ص: 467.

[3]. ينظر: أبو عطيّة الأندلسي؛ المحرّر الوجيز، ج1، ص: 469.

[4]. ينظر:. ابن سعود؛ إرشاد العقل السّليم إلى مريّا القرآن الكريم، ج2، ص: 56.

في الآية وأخبر أنّ جميع الطّعام كان حلا لبني إسرائيل، إلّا ما حرّم إسرائيل على نفسه خاصّة، ولم يرد به ولده، فلما استثنوا هم به يعني حرّموه على أنفسهم كذلك، جاءت التّوراة بتحريم ذلك عليهم، وليس من التّوراة شيء من الزّوائد التي يدعون أنّ الله حرّم عليهم بعض الطّعام بأمر منه في التّوراة[1].

وقد اختلف المفسّرون في تحديد نمط الاستثناء الكائن في الآية في قوله تعالى ﴿إلا ما حرّم إسرائيل﴾ قيل بأنّه **استثناء منقطع**، وكأنّ المعنى كل الطّعام كان حلا لهم قبل نزول التّوراة وبعد نزولها...وحمل **الطّبري** هذا القول ومعناه قال: لكن إسرائيل حرم على نفسه ولم يحرم الله على بني إسرائيل لا في التوراة ولا في غيرها"[2].

وقيل بأنّه" **استثناء متّصل** من اسم(كان) أي كل المطعمات حلال لبني إسرائيل إلّا ما حرّم إسرائيل على نفسه أي يعقوب عليه السّلام"[3].

والأرجح بين القولين هو **الاستثناء المتّصل** لأنّ المستثنى من جنس المستثنى الطّعام الذي حرّمه إسرائيل على نفسه هو من جنس الطّعام الذي حلّله الله لبني إسرائيل وكذلك" أنّه متى أمكن **الاستثناء المتّصل** إمكانا كان أولى من غيره"[4]. فهنا أمكن **وصل الاستثناء من قطعه، بذلك فالاستثناء متّصل.**

قال تعالى:﴿وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانِكُمْ﴾ **الآية24 من سورة النساء.**

الله عز وجل في هذه الآية الكريمة يحرم نكاح المتزوجات من النساء، إلّا من سَبَيْتُمْ منهن في الجهاد، فإنّه يحل لهم نكاحهن بعد استبراء أرحامهن بحيضة[5].

---

[1]–ينظر: المرجع السابق ، ج1، ص: 472.

[2]–المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[3]–ينظر: أبي السعود؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم،59/1.

[4]– أبو حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ج1، ص: 615.

[5]. ينظر: ابن سعود؛ إرشاد العقل السّليم إلى مريّا القرآن الكريم، 2 /163.

الاستثناء متصلا، أي (إلّا ما ملكت أيمانكم بنكاح)[1]، وهي متصلة لعدم إفادت (إلّا) معنى (لكن).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اُقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اُخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ **الآية66 من سورة النساء.**

ومعنى الآية "أنّ الله تعالى لو فرض عليهم أن يقتلوا أنفسهم، إمّا أن يقتل نفسه بيده أو يقتل بعضهم بعضا، أو أن يخرجوا من ديارهم كما فرض ذلك على بني إسرائيل حين استتيبوا من عبادة العجل، لم يطع منهم إلّا القليل، وهذا فيه توبيخ عظيم، حيث لا يمتثل أمر الله إلّا القليل" [2].

قيل بأنّ الاستثناء متصل على وجهين[3]:

أ ـ تعليق (في السّماوات) بفعل كون خاص، أي يذكر.

ب ـ صحة الجمع بين الحقيقة والمجاز.

قال الله تعالى:﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ **الآية 89-90 من سورة النساء.**

و هذه الآية الكريمة جاءت بيانا لغلوّ الكفّار على تماديهم في الكفر وتصدّيهم لإضلال غيرهم ليكونوا سواء مستويين في الكفر و الضّلال، ثم نهى الله المسلمين أن يتخذوا الكفار أولياء من دونه حتّى يؤمنوا ويحقّقوا إيمانهم بالهجرة الصّحيحة إلى الله ورسوله، لا

---

[1]ـ ينظر: الزمخشري(جار الله أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي)؛ الكشاف، دتح، دار المعرفة، بيروت، ط3، (1430ـ 2009) ، ص:261.

[2]ـ ابن حيّان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ج3،ص: 297.

[3]ـ ينظر : ابن حيّان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط،ج 3، ص:297.

الهجرة لغرض من الأغراض الدنيا، فإن تولّوا عن الإيمان المظاهر بالهجرة الصّحيحة المستقيمة، فاقتلوهم حيث وجدتموهم من الحلّ والحرام، فحكمهم كحكم سائر المشركين أسرا وقتلا، وجانبوهم مجانبة كليّة، ولا تقبلوا منهم ولاية ولا نصرة أبدا[1].

واستثنى الله من الكفار الذين أوجب قتلهم (قوما يصلون) إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق، واختلف المفسّرون في معنى "**يصلون**"، فقيل بمعنى البلوغ إلى قوم، وقيل بمعنى ينتسبون، وقيل هذا المعنى مردود؛ لأنّ النّبي صلى الله عليه وسلم قد قاتل ومن معه من انتسب إليهم بالنّسب الحقيقي. لذلك حمل بعضهم معنى" **يصلون** أي؛ معنى ينتسبون على الأمان، أو أن ينتسب إلى أهل الأمان، لا على معنى النّسب الذي هو القرابة[2].

أمّا عن طبيعة الاستثناء اتّفق جميع المفسّرين بأنّ الاستثناء من قوله تعالى﴿ إِلَّا الذِينَ يَصِلُونَ﴾ هو **استثناء متّصل** من مفعول﴿ فَخَذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ﴾ والمعنى: أنّ الله تعالى أوجب قتل الكافر **إلا** إذا كان معاهدا أو داخلا في حكم المعاهد أو تاركا للقتال فإنّه لا يجوز قتلهم"[3]. ومعنى أن الكافر حين وصوله إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق يحصل له الأمان وينتسب إليه، فلا يجوز حينئذ قتله.

قال الله تعالى:﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ **الآية 114 من سورة النساء.**

ورد في أسفار التّفسير بأنّ المقصود بالنّجوى هي المسارّة في الحديث وهي مشتقة من النّجو، وهو المكان الذي المفضي إليه ينجو من طالبه، ويطلق النّجوى على المناجين وهو وصف بالمصدر... وقد نهى الله المسلمين عن النّجوى غير مرّة لأنّ التّناجي كان من شأن

[1]–ينظر: أبي السعود؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ص:213.

[2]–ينظر: أبي حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، 4/ 11،12.

[3]–المصدر نفسه، ص: 12.

المنافقين، فقال الله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانْ لِيُحْزِنَ الذِينَ آمَنُوا﴾ **الآية 10 من سورة المجادلة**.

وقد نفى الله الخير في كثير من نجواهم وهو ما تشير إليه رأس الآية، والقليل من نجواهم فقط فيه الخير، لأنّه لا يخلو حديث النّاس من تناج فيما فيه نفع وفيه الخير[1].

وعليه فلمّا ثبت أنّ الكثير من نجواهم الموصوف بأنّه لا خير فيه، أخرج من هذا الكثير ما فيه الخير بطريق الاستثناء والمتمثّل بالأمور الثلاثة:(الأمر بالصدقة الأمر أو بالمعروف وإصلاح بين الناس)، فهذه الأمور لو لم تذكر لدخلت في القليل الثّابت له الخير، فلمّا ذكرت بطريق الاستثناء جرى الكلام على أسلوب بديع، فأخرج ما فيه الخّير من كثير من نجواهم الموصوف بأنّه شر، وبقي ما عدا ذلك من نجواهم وهو الكثير الموصوف لا خير فيه، و بذلك يتّضح **أنّ الاستثناء متّصل**، وأنّ لا داعي لجعله **منقطع**، لأنّ ما أخرج؛ يعني الأمور الثلاثة كان من جنس الكثير من نجواهم، والمقصد من ذلك كلّه التّنويه بشأن هذه الثّلاثة و أنه لو تناجى فيها من غالب أمره قصد الشّر[2].

قد تبيّن من أنّ المقصد من هذا الاستثناء هو التّنويه بأنّ النّجوى من الأعمال المنهي عنها، التي لا خير فيها، والتي نهى الله عنها المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾الآية**01من سورة المائدة.**

في هذه الآية الكريمة أخبر الله جلّ وعلا المؤمنون بأنّ بهيمة الأنعام حلّ لهم واستثنى من ذلك الميتة وما أهل لغير الله[3].

الاستثناء متصل؛ لأنّ الميتة وما أهل به لغير الله من جنس البهيمة[4]، أي وكأنّ

---

[1]–ينظر: محمد الطاهر بن عاشور؛ التحرير و التنوير، ص: 198،199.

[2]–ينظر: المصدر نفسه ، ص:200.

[3]. المصدر نفسه ،ج 3، ص: 225.

[4]. ينظر: الزمخشري؛ الكشاف، ص:320.

التقدير: (إلّا الميتة وما أهل به لغير الله).

قال الله تعالى:﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾**الآية 33-34 من سورة المائدة.**

ورد في التّفسير **لابن عاشور** أنّ الآية تخلُص إلى تشريع عقاب المحاربين وهم ضرب من الجناة بجناية القتل... وفي رواية **للطّبري:** نزلت في قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين المسلمين عهد فنقضوه وقطعوا السّبيل وأفسدوا في الطريق...وعليه أيّامّا كان سبب النّزول فإنّ الآية تقتضي وجوب عقاب المحاربين بما ذكره الله فيها[1].

وأمّا الاستثناء قد تجلّى ظاهرا في الآية في قوله تعالى ﴿ إِلَّا الذِينَ تَابُوا﴾ وهو راجع إلى الحكمين خزي الدنيا وعذاب الآخرة بقرينة قوله تعالى﴿ مِنْ قَبْل أنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهم﴾؛ لأنّ تأثير التَّوْبَة في النّجاة من عذاب الآخرة لا يتقيّد بما قبل القدرة عليهم، وقد دلّت الأداة الاستثناء**(إلا)** على سقوط العقوبة عن المحارب في حالة التّوبة، فتمّ الكلام بها لأنّ الاستثناء كلام مستقل لا يحتاج إلى زيادة تصريح بانتفاء الحكم المستثنى منه في الاستعمال العرب وعند جمهور العلماء... ولولا الاستثناء لما دلّت الآية على سقوط عقوبة المحارب المذكورة فلو قيل: فإن تابوا لم تدل إلا على قبول التّوبة منهم في إسقاط عقاب الآخرة وذلك كله **على سبيل الاستثناء المتصل**[2].

والظاهر من هذه الأقوال أنّ الغرض من اتّصال الاستثناء هو بيان عن سقوط العقوبة عن المحارب في حالة توبته ورجوعه إلى الله تعالى.

---

[1]-ينظر:ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 180،181.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص186 .

بعد الانتهاء من إحصاء آيات الربع الأول المتضمّنة للاستثناء المتصل، سنحاول بحول الله في هذا المقام التّطرق إلى أهم ما ورد في المستثنى المتصل من خلال آيات الربع الأول.

ثانيا: نحو المستثنى المتصل في الآيات المختارة:

1ـ المواضع التي ورد فيها المستثنى المتصل منصوبا:

- **في سياق الكلام التّام الموجب:**

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُم مُعْرِضُونَ﴾ **الآية83 من سورة البقرة.**

قال **العكبري:**"النصب على الاستثناء المتصل وهو الوجه، وقرئ بالرفع شاذا و وجهه أن يكون بفعل محذوف كأنّه قيل: (امتنع قليل ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنّ المعنى يصير ثمّ تولى قليل، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي إلّا قليل منكم قليل منكم لم يتول[1].

ويقول أيضا:﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ **الآية249 من سورة البقرة.**

فالكلام هنا تام موجب؛ لأنّ "المستثنى منه واو الجماعة في فشربوا، والمستثنى(قليلا) وقد جاء منصوبا، فيعرب مستثنى بـ(إلّا)، وهذه قراءة السبعة وقرأ عبد الله وأبي والأعمش (إلّا قليل) بالرفع، ووجهه عند **الزمخشري** أنّه لوحظ فيه معنى النفي كأنّه قيل:(فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ) فأوّل الموجب بغير الموجب[2]".

ورغم تعدد التخريجات إلّا أنّ النحاة، وقفوا حيارى أمام قراءات الرفع في هذه الآيات الكريمة؛ لأنّ الأصل في الاستثناء المتصل الموجب النصب، فكيف جاء مرفوعا في هذه القراءات؟.

فلم تقتصر هذه المسألة عند النحاة فحسب، بل لمسنا أنّ هناك بعض من المفسرين

---

[1]ـ جميل أحمد؛ النحو القرآني(قواعد وشواهد)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط2، (1998/1418)، ص:328 .329

[2]ـ المصدر نفسه، الصفحة نفسها، ص:329.

قد عرض قراءة الرفع.

فحجة القراءة بالرفع أنّهم عملوا على تأويل المعنى فيها بالنّفي[1]، فأصبح حكمه كحكم المستثنى المتصل المنفي.

أمّا حجة من نفى قراءة الرفع، أنّهم رأوا ما بعد(إلّا) فيها فاعل مرفوع بفعل محذوف أو مبتدأ مرفوع لخبر محذوف، وقيل فيها:"وهذه أعاريب من لم يمعن في النحو"[2].

ويبدوا أنّ الرافضين لهذه القضية رأوا بأنّ المفسرين لم يستقرؤا القواعد النحوية بل اعتمدوا على الاستنباط.

2. المواضع التي يجوز فيها للمستثنى المتصل أن يرد بالوجهين (القراءة بالنصب أوالرفع):

يقول الله تعالى: ﴿ولو أنّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسُكُمْ أَوْ أُخْرُوجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إلّا قليلٌ مِنْهُمْ﴾ **الآية66 من سورة النساء**، فقد قرأ السبعة إلّا ابن عامر برفع (قليل) ، وهو بدل من الواو في (فعلوه) بدل بعض من كل، وقرأ ابن عامر وحمزة (قليلا)

من الواو في (فعلوه) بدل بعض من كل، وقرأ ابن عامر وحمزة (قليلا) بالنصب على الاستثناء، أو على أنّ قليلا صفة لمصدر محذوف، أي: ما فعلوه إلّا قليلا" [3].

وعلى الرغم من اختلاف القراءات في (قليل)، إلّا أنّ رفعها قراءة جيدة، لكن ابن الحاجب يقرّ النصب فيها على الاستثناء[4].

ويبدوا أنّ ابن الحاجب هنا عمد إلى رأي النحاة في هذه القضية.

ويستخلص مما سبق أنّ (قليل) يجوز فيها الوجهين إمّا الرفع ، وفي هذه الحالة تعرب بدل مرفوع، أو النصب فتعرب مستثنى منصوب، أو صفة منصوبة.

---

[1]ـ ينظر: الزمخشري؛ الكشاف، ص:186.

[2]ـ أبو حيّان الأندلسي؛ البحر المحيط،287/1.

[3]ـ جميل أحمد؛ النحو القرآني، ص:330.

[4] ـ ينظر: ابن الحاجب؛ شرح الكافيّة، 94/2.

وقوله أيضا:﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفْ عَنْهُمْ العَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونْ إِلَّا الذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصلَحُوا فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**الآية 89 من سورة آل عمران.**

فقد اختلف كثير من المفسرين في إعراب المستثنى، الذي ورد في هذه الآية جملة فأكثرهم يقرّون النصب، إمّا على الحال؛ لأنّ خالدين حال من ضمير في (عليهم)، وإمّا في محل النصب على الاستثناء، أو في محل الرفع على البدلية أو الصفة[1].

إلّا من المعلوم أنّ الرفع قراءة جيّدة.

[1] ـ ينظر:محي الدّين الدّرويش؛ إعراب القرآن وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، ط3، (1412- 1992)، 557/1.

المبحث الثاني: في أسرار الاستثناء المنقطع.

أوّلا: نماذج قرآنية مختارة من الربع الأول التى احتوت على الاستثناء المنقطع:

قال الله تعالى:﴿ صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلاَ الضَالِّين﴾**الآية 07 من سورة الفاتحة.**

جاء في معنى الآية﴿ صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ممن تقدم وصفهم ونعتهم، وهم أهل الهداية والاستقامة والطاعة الله ورسوله، وامتثال أوامره وترك نواهيه و زواجره، أما﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ وهو الذين فسدت إرادتهم فعلموا الحق وعدلوا عنه، ﴿وَلاَ الضَالِّين﴾ وهو الذين فقدوا العلم فهم هائمون في الضلالة لا يهتدون إلى الحق، وأكد الكلام بلا ليدل على أن مسلكين فاسدين، وهما طريقتا اليهود والنصارى"[1] .

فقد اختلف العلماء في أصل (غير) أهي مجرورة أم منصوبة؟.

إذ قرأ الجمهور(غير) بخفض الراء، وقرأ ابن كثير بنصبها وروي عنه، فحجة **الخفض والنصب** ضربين[2]:

- **فالجر** على البدلية من (الّذِينَ)، أو الصفة للنكرة.
- **والنصب** فعلى الحال أو الاستثناء المنقطع(لاستثنائهم من المنعم عليهم وليسوا منهم)، أي وكأنّ التقدير:(إلّا المغضوب عليهم).

والجر عند معظم علماء التفسير أولى، و(غير) لذلك صفة لكلمة (الذين)، والمراد بها جنس لأقوام معينين، ويقصد بالصفة الجانب المعنوي، أمّا الوظيفي فهي تعرب نعتا وليست للاستثناء، إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها[3]، أي وردت في الأصل مجرورة.

---

[1]– ابن كثير(عماد الذين أبو الفراء إسماعيل بن عمر بن كثير)، تفسيرا لقرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط2، (1420–1999)، ج1، ص: 140.

[2]ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]ـ ربيعة الكعبي، التركيب الاستثنائي، ص:56.

قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ **الآية 34 من سورة البقرة.**

يتجلّى موضع الاستثناء في الآية في **قوله تعالى**﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ ويدور خلاف الاستثناء في الآية حول إبليس هل من جنس الملائكة وليس من جنسهم؟ لأنّ من معرفة جنسه يتمّ من خلاله تحديد نمط الاستثناء إلى **متّصل** أو **منقطع**.

اختلف العلماء في توجيه الاستثناء في هذه الآية، فمنهم من رأى بأنّه **متّصل**، ومنهم من رأى بأنّه **منقطع**، فمن رأى بكونه من الأوّل؛ **أي متّصل**، وذلك عند جمهور **ابن مسيب وقتادة وابن جريح، واختاره الطّبري وأبو حسن**، ويعود هذا الاختيار؛ لأنّ إبليس كان ملكا ثمّ أبلس وغضب عليه، ولعن فصار شيطانا"[1].

أي أنّ إبليس كان من جنس الملائكة، لكن بسبب أعماله الشّيطانيّة أنزل من منزلة الملائكة إلى منزلة الشّياطين.

ويختار أيضا صاحب تفسير المحيط **أبي حيان الأندلسي اتّصال الاستثناء** فيه، بقوله: والظّاهر أنّ **استثناء متّصل**، لأنّ إبليس لو لم يكن من جنس الملائكة لما توجّه إليه الأمر بالسّجود كما توجّه إلى الملائكة، ولما وقع عليه الذّم لتركه فعل ما أمر به، وجعله من الكافرين"[2].

ومن رأى كونه من الثّاني؛ أي **منقطع**، ما جاء به **ابن عاشور في التّحرير والتّنوير**، بأنّ إبليس ليس من جنس الملائكة، ولكن جعل الله حاله كأحوال النّفوس الملكيّة، فأتت معاشرته بهم وسيره على سيرهم فساغ الاستثناء حاله من أحواله في مظنّة أن يكون مماثلا لمن هو فيهم"[3].

---

[1]–أبي حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط،ج1، ص: 303.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ج 1؛ ص: 423.

أي معاشرة إبليس للملائكة واختلاطهم به، فصار كأنّما أحواله من أحوالهم لذلك استثني من بينهم، في مظنّة أنّه من جنسهم.

وكذلك رأي آخر يؤكّد على أنّ **الاستثناء منقطع**،" وذلك على أنّ إبليس لم يكن من جنس الملائكة، وكان من الجنّ الذين كانوا في الأرض فسبوْه الملائكة صغيرا، وتعبّد وخوطب معهم، فصارت أحواله من أحوال الملائكة"[1].

ومن الآيات القرآنية التّي استدلّ بها من قال بأنّ **الاستثناء منقطع**، وليحتجوا بها على من اختار **الاتّصال الاستثناء** في الآية، فهي.

قال الله تعالى: ﴿إِلَا إِبْلِيس كَانَ مِنِ الجِّنِ﴾ **الآية50 من سورة الكهف.** فهذا تصريح واضح بأنّ إبليس من الجن وليس من الملائكة.

و كذلك **قوله تعالى:**﴿وجَاعِلِ المَلَائِكَة رُسُلَا﴾ **الآية01 من سورة فاطر**، فالله اختص الملائكة بالرّسالة كما جعلها للبشر، بينما لا وجود لأي الآية في القرآن الكريم شاهد على أنّ إبليس كان من الرّسل.

وكذلك **قوله تعالى:**﴿لَا يَعْصُونَ الله مَا أَمَرَهَمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونْ﴾ **الآية06 من سورة التّحرير**، فالملائكة لا يجوز لهم معصيّة الله فهم معصومين من الخطأ والمعصيّة، بينما إبليس عصا الله تعالى فلم يسجد كما أمره الله تعالى لآدم عليه السّلام.

فردّ المنتصرين **للاستثناء المتّصل** على الآيات التّي أتى بها المنتصرين **للاستثناء المنقطع**، بقولهم وأمّا قوله تعالى﴿وَجَاعِلِ المَلاَئِكَة رُسَلاَ﴾ وأيضا قوله تعالى﴿لاَ يَعْصُونَ الله مَا أَمَرَهُمْ﴾، فهو عام مخصوص، إذ عصمتهم ليست من ذاتهم إنّما لجعل الله لهم ذلك، وأمّا إبليس فسلبه الله تعالى الصّفات الملكيّة وألبسه ثياب الصّفات الشّيطانية، وأمّا قوله تعالى﴿كَانَ مِنَ الجِّن﴾ فقيل: هم صنف من الملائكة يقال لهم الجنّة، وقيل بأنّه سبط من

[1]–أبو حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ص: 303.

الملائكة خلق من نّار وإبليس منهم، وأطلق عليه من الجن لأنّه لا يرى كما سمي الملائكة جِنّة، أو لأنّه سميّ بما غلب عليه أو بما كان من فعله"[1].

وبعد هذا الرّد الذي جاء به أصحاب **الاستثناء المتّصل**، ما كان على المنتصرين **للاستثناء المنقطع** إلّا بتقديم أدلّة أخرى تبيّن الانقطاع الاستثناء في الآية، فالآيات التي استدلوا بها مرّة أخرى على **انقطاع الاستثناء** هي:

قال الله تعالى:﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي﴾ **الآية50 من سورة الكهف**، فقد جعل الله لإبليس ذريّة ونسل، بخلاف الملائكة فلا ذريّة لها ولا نسل.

قال تعالى:﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ﴾ **الآية76 من سورة ص**، فخلق الله تعالى إبليس من نار بينما الملائكة هي مخلوقات من النّور.

وعليه فإنّ هاتين الآيتين كانتا أدّلة قاطعة بأنّ إبليس ليس من جنس الملائكة، ومنه **فالاستثناء منقطع** أرجح من **الاستثناء المتّصل**.

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ **الآية 78 من سورة البقرة.**

لم يختلف المفسّرون في تحديد طبيعة الاستثناء من قوله تعالى﴿إِلَا أَمَانِيَّ﴾، فقد وجهوه بأنّه **استثناء منقطع**، باعتبار أنّ (الأماني) ليست من جنس الكتاب ولا مندرجة تحت مدلوله"[2].

والمقصود (بالكتاب) هنا التّوراة وهو الكتاب المنزّل من الله تعالى إلى قوم موسى عليه السلام، وأمّا المقصود (بالأمانيّ)، فقد حمل هذا المصطلح عدّة دلالات منها التّقادير النّفسية التّي يحسبها صاحبها بحق وليست كذلك، أو هي التّقادير التّي وضعها الأحبار موضع الوحي الإلهي، فتتلى عليهم بكلمات فيحفظونها ويتدارسونها فيما بينهم، ولا يفقهون منها

[1]–ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2]–المصدر نفسه ، ص: 442.

شيء، حتّى أنستهم الأصل، وهذا هو حال الأمم الضّالة"[1]، ومنه ليس ما يقدّر ويتلى عليهم من أحبارهم هو من جنس الكتاب، فعليه **الاستثناء منقطع** ولا سبيل لجعله **متّصل**.

قال الله تعالى:﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ **الآية 150 من سورة البقرة**.

اختلف المفسرون في طبيعة الاستثناء في الآية، فقيل هو استثناء متصل واختاره الطّبري وبدأ به ابن عطية، واختار آخرون بأنّه **استثناء منقطع**؛ أي لكن الذين ظلموا فإنّهم يتعلقون عليكم بالشّبهة يضعونها موضع الحجّة، ومثار الخلاف هو هل الحجّة هو الدّليل والبرهان؟ أو احتجاج وخصومة؟ فإن كان من الأوّل فهو **منقطع** وإن كان من الثّاني فهو **متّصل**[2].

ومعنى هذا أنّه إن كانت حجّة النّاس(الحجّة الأولى) هي الدّليل والبرهان في اعتراضهم واحتجاجهم عليكم عن تركككم القبلة الأولى، فإنّه **استثناء منقطع**؛ لأنّه وباتّفاق الجميع بأنّ حجّة الذين ظلموا(الحجة الثانية) ليست حجة فهي(شبهة) يضعونها موضع الحجّة، والسّبب في إطلاق القرآن الكريم اسم الحجّة عليها" لأنّهم يساقونها سياق الحجّة... والمعنى لئلا يكون للعرب عليكم حجّة واعتراض في تركككم التّوجه إلى الكعبة التّي قبلة إبراهيم إلّا الذين ظلموا وهم أهل مكة حين يقولون بدا له فرجع إلى قبلة آبائه ويوشك أن يرجع إلى دينهم"[3]. وعليه فالشّبهة والدّليل والبرهان لا يضمّهما جنس واحد، إذا **فهو استثناء منقطع**.

وأمّا إن كان حجّة النّاس هي خصومة والاحتجاج **فالاستثناء متّصل**، باعتبار أنّ الشّبهة(حجة الذين ظلموا) من جنس الخصومة والاحتجاج{ حجّة النّاس}.

والأرجح هو **استثناء منقطع**؛ لأنّ الله تعالى قد استثنى من (النّاس) (الذين ظلموا)، فلو كانت حجّتهم من جنس حجّة النّاس لما استثناهم منهم، وعليه فالحجّة الأولى(حجة النّاس)

---

[1]–ينظر: ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 573،574 .

[2]– ابن عطيّة المحرر الوجيز، ص 506.

[3]– الزمخشري الخوارزمي؛ تفسير الكشاف، ص: 104.

هي **الدّليل والبرهان** و الثانية هي **الشّبهة**(حجة الذين ظلموا) فهي ليست من جنسها، وكذلك تقدّر فيه **إلّا** ب" **لكن**" والتّقدير: لكن الذين ظلموا، ومنه **فالاستثناء منقطع**، ولا سبيل لحمله على **الاتّصال**.

قال الله تعالى :﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾ **الآية:229 من سورة البقرة.**

وجاء في تفسير الكشاف أنّ معنى هذه الآية: الطلاق الذي تحصل به الرجعة مرتان واحدة بعد الأخرى، فحكم الله بعد كلّ طلقة هو إمساك المرأة بالمعروف، وحسن العشرة بعد مراجعتها أو تخلية سبيلها مع حسن معاملتها بأداء حقوقهما، وألّا يذكرها مطلقها بسوء ولا يحل للأزواج أن يأخذوا شيئا مما أعطوه من المهر ونحوه، إلّا أن يخاف الزوجان ترك إقامة حدود الله فيما يلزمهما من مواجب الزوجية لما يحدث من نشوز المرأة وسوء خلقها[1].

"اختلف علماء اللغة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ أهو استثناء متصل أم منقطع؟ وذلك أنّ أكثر المفسرين المجتهدين قالوا:يجوز الخلع في غير حالة الخوف والغضب، وقال آخرون لا يباح الخلع إلّا عند الغضب، والخوف من أن لا يقيما حدود الله، فإن وقع الخلع في غير هذه الحالة فالخلع فاسد"[2].

وحجتهم أنّ هذه الآية صريحة في أنّه لا يجوز للزوج أن يأخذ من المرأة عند طلاقها شيئا، ثم استثنى الله حالة مخصوصة فقال: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾ فكانت الآية صريحة في أنّه لا يجوز الأخذ في غير حالة الخوف.

"وأمّا جمهور المجتهدين فقالوا: الخلع جائز في حالة الخوف و في غير حالة الخوف، ودليل ذلك قوله تعالى:﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ **الآية04 من**

[1]- ينظر: المصدر السابق، ص:133.

[2]- الرازي(أبو عبد الله فخر الدين الرازي)؛ التفسير الكبير، دتح، دار الفكر، بيروت، ط4،(1401، 1981) ، 107/6.

سورة النساء. فإذا جاز لها أن تهب مهرها من غير أن تحصل لنفسها شيئا بإزاء ما بذل كذلك في الخلع الذي تصير بسببه مالكة لنفسها أولى"[1].

ومن خلال ما تقدّم ذكره تبيّن أنّ الاستثناء منقطع، وذلك من خلال الأدلة القاطعة التي ذكرها جمهور المجتهدين، علاوة على ذلك أنّ الأداة (إلاّ) محمولة على الاستثناء المنقطع كما في قوله تعالى:﴿وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ أي لكن إن كان خطأ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ **الآية92 من سورة النساء،** أي أنّ(إلاّ) وردت بمعنى(لكن) في هذه الآيات.

قال الله تعالى:﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًا إِلّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ **الآية235 من سورة البقرة.**

وجاء في التّفسير أنّ معنى هذه الآية:"أن تعرّضوا بخطبة النساء في عدتهن من وفاة أزواجهن من غير تصريح أو أن تضمروا في أنفسكم خطبتهن، ولكن دون تواعدوهنّ على النكاح سرًا بالزنى أو الاتفاق على الزواج في أثناء العدة، إلّا أن تقولوا قولا يفهم منه أنّ مثلها يرغب فيها الأزواج"[2].

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ تَوَلَّوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾**الآية 246 من سورة البقرة.**

أي أنّ الأشراف والوجهاء من بني إسرائيل من بعد زمان موسى عليه السلام، لما فرض عليهم القتال مع الملك الذي عيّن لهم جبنوا وفرّوا عن القتال، إلّا قليلا منهم ثبتوا بفضل الله"[3].

---

[1]. المصدر السابق، ج1، ص: 107، 108.

[2]. المصدر نفسه، ج1، ص: 234، 235.

[3]. ابن سعود؛ إرشاد العقل السّليم إلى مريّا القرآن الكريم،ج1، ص:239، 240

فهو استثناء منقطع؛ "لأنّ الكون معنى من المعاني، والمستثنى منهم جثث"[1]، أي أنهما ليسا من صنف واحد .

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ **الآية 282من سورة البقرة.**

جاء في الكشّاف أنّ معنى(التّجَارَةُ الحَاضِرَةُ) وسواء كانت المبايعة بدين أو بعين فالتّجارة حاضرة ومعنى إدارتها بينهم أريد بالتّجارة ما يتّجر فيه الأبدال، ومعنى إدارتها بينهم يعني تعاطيهم يد بيد، إلّا أن تبايعوا بيعا ناجزا يد بيد فلا بأس أن لا تكتبوه، لأنّه لا يتوهّم فيه ما يتوهّم في التّداين"[2].

ويدور خلاف في توجيه الاستثناء في الآية إلى كون التّجارة هل هي من الدّين أم لا؟ فإن كانت من الدّين استوجبت الكتابة في التّجارة الحاضرة **والاستثناء متّصل.** وإن لم تكن من الدّين لم تستوجب الكتابة فيها، وهو **استثناء منقطع.**

قيل بأنّه **استثناء متّصل** راجع إلى قوله﴿ إِّذَا تَدَايَنْتُمْ بدين فاكتبوه﴾ إلّا أن يكون الأجل قريبا وهو المراد من التّجارة الحاضرة، وقيل هو راجع إلى قوله﴿ وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتَبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجِلِهِ﴾.

فهنا من هذا القول أنّه جعل التّجارة الحاضرة من جنس الدّين، فالمقصود هنا مهما كانت نوع التّجارة سواء حاضرة أو مؤجّلة فلا بدّ من كتابتها وهي مندرجة ضمن جملة الدَّين.

وفي المقابل نجد **ابن عاشور** حمل الاستثناء في الآية على **الانقطاع** من خلال قوله بأنّ قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ هو استثناء من عموم الأحوال والأكوان في قوله﴿صغيرا أو كبيرا ﴾**وهو استثناء منقطع،** لأنّ التّجارة الحاضرة ليست من الدّين في

[1]. أبو حيّان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ج2، ص:573.

[2]–الزمخشري، الكشاف، ص :156.

شيء، فلا تؤمرون بالكتابة حينئذ، فهي الحالة المستثناة من الأحوال التّي لم ينطق بها، وكذلك قوله﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ بيان لجملة أن تكون التّجارة حاضرة، فإدارتها أغنت عن الكتابة..."[1]

فتبيّن من قول **ابن عاشور** أنّ التّجارة الحاضرة ليست من جملة الدين لأنّها لا تتعيّن فيها الكتابة والإشهاد أثناء المبايعة كما الحال في الدّين، وهذا راجع لمشقة الكتابة في التّجارة الحاضرة فرُفِع الجناح في تركها، ولأنّ ما بيع ما بيع نقدا يدا بيد لا يحتاج إلى الكتابة، إذ مشروعيّة الكتابة إنّما هي لضبط الديون، إذ بتأجيلها يقع الوهم في مقدارها وصفتها وأجلها وهذا مفقود في مبايعة التاجر يد بيد يعني فالتّجارة الحاضرة"[2].

وكذلك أيّد **ابن حيان** ما جاء به **ابن عاشور**، بأنّ الاستثناء في قوله﴿ إلا أن تكون التجارة حاضرة﴾ هو **استثناء منقطع**؛ لأنّ ما بيع لغير أجل مناجزة لم يندرج تحت جملة الدّيون المؤجّلة"[3].

أي ما بيع مباشرة يد بيد ليس من الدّين في شيء، لأنّ الدّين ما أجّل لأجل مسمّى، بينما التّجارة ليست مؤجّلة فهي حاضرة.

قال الله تعالى:﴿ قَالَ رَبِ اجْعَلْ لِي ءايَة قَالَ ءايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَا رَمْزًا وَاذْكُر رَبَّك كَثِيرًا وسَبِّحْ بِالعَشِيِّ والإبْكارِ﴾ **الآية 41 من سورة آل عمران.**

ويعنى بهذه الآية: "أنّ زكرياء عليه السلام قال لخالقه أن يجعل له علامة يستدل بها على وجود الولد منه؛ ليحصل له السرور و الاستبشار، قال: علامتك التي طلبتها: ألّا تستطيع التحدث إلى النّاس ثلاثة أيام إلّا بإشارة إليهم، مع سويٍّ صحيح"[4].

---

[1]–ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 114.

[2]–ينظر ابن حيان، تفسير البحر المحيط، ص: 369.

[3]–المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المصدر نفسه، ج2 ، ص:39.

قال الله تعالى:﴿ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ **الآية 22 من سورة النساء.**

جاء في تفسير **ابن سعود** لهذه الآية" أنّ الآية هي شروع في بيان من يحرم نكاحها من النّساء ومن لا يحرم، وقد خصّ الله هذا النّكاح – نكاح زوجات الآباء– بالمبالغة في النّهي مقارنة مع باقي نكاح المحرّمات، لكونه في غاية القبح وهو مبغوض أشدّ البغض، و كان النّاس في الجاهليّة يصيرون على تعاطيه"[1].

وأمّا عن طبيعة الاستثناء في الآية فلم يختلف المفسّرون في توجيهه، فقوله تعالى﴿ إِلَا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ هو **استثناء منقطع؛** معناه لكن ما قد سلف لا مؤاخذة عليه لا أنّه مقرر"[2].

فاستثنى هنا ما مضى من نكاح الأبناء منكوحات الآباء، بأنّه ليس لكم ذنب فيه، فإنّ الله يغفره ويعفوا عنه.

قال الله تعالى:﴿ وأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ **الآية 23 من سورة النساء.**

جاء في التّفسير أنّ معنى **قوله تعالى:** ﴿أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ﴾ هو تحريم للجمع بين الأختين دفع للغيرة عمّن يريد الشّرع بقاء المودة بينهما"[3]

ويظهر موقع الاستثناء جليّا في الآية في **قوله تعالى**﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وهو **استثناء منقطع،** معناه إلّا ما قد سلف من ذلك ووقع وأزاله الإسلام فإنّ الله يغفره والإسلام يجبّه"[4]، أي ما كان في جاهليتكم من جواز الجّمع بين الأختين فإنّ الله يغفره ويتجاوزه، على أن لا تجمعوا بينهما في المستقبل.

---

[1]– –ينظر: أبي السعود بن محمد العمادي؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج2، ص: 159.

[2]–المصدر نفسه ، ص: 160.

[3]– ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 301.

[4]– ابن عطية الأندلسي؛ ج2، ص: 34.

وكذلك على ما يؤكّد على أنّ **الاستثناء منقطعا**، لأنّه استثناء من بعض الحكم لا من جميعه، فالله تعالى حرّم الجمع بين الأختين في المستقبل ولم يستثنى ذلك في الماضي لوقوعه، بذلك لم يخرج المستثنى من حكم المستثنى منه كاملا ، وشرط الاتّصال خروج المستثنى من الحكم العام خروجا تامّا، كذلك زمن الفعل الذي قبل **(إلا)** وهو فالمستقبل، والذي بعد **(إلا)** هو فالماضي، والماضي لا يستثنى من المستقبل، ولا يجامع الاستقبال الماضي"[1].

قال الله تعالى :﴿وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانِكُمْ﴾ **الآية24 من سورة النساء.**

الله عز وجل في هذه الآية الكريمة يحرم نكاح المتزوجات من النساء، إلّا من سَبَيْتُمْ منهن في الجهاد، فإنّه يحل لهم نكاحهن بعد استبراء أرحامهن بحيضة[2].

استثناء متصلا، أي (إلّا ما ملكت أيمانكم بنكاح)[3]، وهي متصلة لعدم إفادت(إلّا) معنى لكن.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ **الآية29من سورة النساء.**

جاء في أسفار التّفسير بأنّ المراد(بأكل الأموال) هو" الاستلاء عليها بعدم إرجاعها إلى أصحابها وغالب هذا المعنى أن يكون الاستلاء ظلم، وقد يطلق على(أكل الأموال) على الانتفاع المأذون فيه مثل قوله تعالى: ﴿فإن طبن لكم فكلوه هنيئا مريئا﴾"[4].

لذلك قيِد المنهي عنه وهو" أكل الأموال" بقيد" **بالباطل**"، ويدخل تحت هذا القّيد" بما لم تبحه الشّريعة من نحو السّرقة والخيانة والغضب والقمار وعقود الربا"[5].

---

[1]–ينظر محمد بن حسن العمري؛ البينية في الاستثناء قطعا ووصلا وأثرها في التأويل، ص: 53.

[2]. ينظر: ابن سعود؛ إرشاد العقل السّليم إلى مريّا القرآن الكريم، ج2 ، ص:163.

[3]. الزمخشري؛ تفسير الكشاف، ص:261.

[4]–ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ج5، ص: 23.

[5]–الزمخشري؛ الكشاف، ص:233.

والظاهر أنّ الاستثناء في الآية هو **استثناء منقطع**، باتفاق من جميع المفسّرين ﴿إِلّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ هو **استثناء منقطع** لأنّ التّجارة ليست من أكل الأموال المنهي عنها، فالمعنى **لكن** كون التّجارة غير منهي عنه"[1].

ومنه لما كانت التّجارة ليست من جملة الأموال المنهي عن أكلها بالباطل، فالاستثناء هنا منقطع، وتقدير(إلّا) فيه ب(لكن) و"المعنى: لكن إن كانت تجارة فكلوها...فأكل الأموال بالتّجارة جائز بإجماع الأمة"[2].وعليه لو كان الاستثناء متصلا لكان أكل التّجارة من جملة الأموال المنهي عن أكلها بالباطل، وهذا المعنى ليس هو المقصود فالآية.

قال الله تعالى:﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلّاَ قَلِيلاً﴾ **الآية83 من سورة النساء.**

فالمعنى"لولا هداية الله لكم وإرشاده لبقيتم على كفركم ـ وهو إتباع الشيطان ـ"[3].

قال قوم (إِلَّا قَلِيلًا) إشارة إلى من كان قبل الإسلام غير متبع الشيطان على ملة إبراهيم فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعا، إذ ليس هؤلاء مندرجين في المخاطبين"، ولانقطاعهما صح مجئ هذا الاستثناء منقطعا[4].

قال الله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾**الآية 92 من سورة النساء.**

---

[1]–المصدر السابق، ص 23.

[2]–ابن عطية، المحرر الوجيز، ص: 41.

[3]. أبو حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط،ج3، ص:320.

[4]. ينظر: المصدر السابق،ج2، ص:85.

لم يتعارض المفسّرون في تحديد طبيعة الاستثناء الكائن في الآية، فقد أجمعوا على أنّه **استثناء منقطع**، وهذا راجع إلى أنّ معنى ﴿مَا كَانَ لِمُؤمِن أَنْ يَقْتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ مراد به النهي، أي خبر في معنى الإنشاء، فالتجئوا إلى جعل الاستثناء منقطعا بمعنى(لكن)، فرارا من اقتضاء مفهوم الاستثناء في هذه الآية إباحة قتل مؤمنا خطأ"[1].

فلو كان **الاستثناء متّصلا** لتوهّم فيه السّامع بأنّه يجوز له أن يقتل مؤمنا خطأ، وهذا ما ينافي مقاصد الشّريعة، فقتل النّفس محرّما بأي حال من الأحوال، حتّى في حالة الخطأ، فكان حمله على **الانقطاع** أصح من **الاتصال**، فرارا من هذا المعنى.

وهو المقصد ذاته حمله **ابن عطية** بقوله" فلما ما كان في إذن الله وأمره للمؤمن أن يقتل مؤمنا بوجه من الوجوه، فاستثنى **استثناء منقطعا** ليس من الأوّل، الذي تكون فيه "**إلاّ**" بمعنى "**لكن**" والقدير لكن إلا الخطأ قد يقع"[2].

قال الله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾**الآية 95 من سورة النّساء.**

إنّ معنى المحمول على الآية كما جاء في التّفسير" أنّ الله تعالى لام بعض المجاهدين على ما صدر منهم من تعمّق في الغاية من الجهاد، ثم عقّب هذا اللوم ببيان فضل المجاهدين، كيلا يكون هذا اللوم موهما لانحطاط فضيلتهم في بعض أحوالهم"...وكذلك لنفي الاستواء فيما علم أنّه منتف ضرورة لإذكاره ما بين القاعد بغير عذر، والمجاهد من التفاوت العظيم، فيأنف القاعد من انحطاط منزلته فيهتز للجهاد ويرغب فيه، ومثل قوله تعالى﴿ قل

[1]–ينظر: ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 157.

[2]–ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ص: 92.

هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ أريد به التّحريك من حمية الجاهل وأنفته لينهضهم إلى التّعلم، ويرتقي عن حضيض الجهل إلى شرف العلم"[1].

واختلف المفسّرون هل أولي الضّرر يساوون المجاهدون أم لا؟ باعتبار أن الاستثناء من النّفي إثبات، فتلزم المساواة بينهم، وقال **ابن عطية:** هذا المعنى مردود، لأنّ أولو الضّرر لا يساوون المجاهدون وغايتهم أن أخرجوا من التّوبيخ والمذمّة التي لزمت القاعدين من غير عذر فقط... .

وقال ابن جريح: هو استثناء لرفع العقاب لا لنيل الثّواب"[2].

فتبين أن الاستثناء في الآية قد أخرج أولي الضرر عن القاعدين عن الجهاد بأنهم غير مقصودين من التعريض، لأن في هذا انكسار لأنفسهم زيادة انكسارها بعجزهم لضرر أصابهم كالعمى أو عرج...

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنّا مُستَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهَ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا إِلَّا المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةَ وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾ **الآية9-98 من سورة النساء**.

تتضمّن هذه الآية الذين توفّاهم الملائكة وقد ظلموا أنفسهم بقعودهم في دار الكفر وترك الهجرة، ويعذر من ذاك المصير العجزة من الرجال والنساء والصغار الذين لا يقدرون على دفع القهر والظلم عنهم، ولا يعرفون طريقا يخلصهم فيه من المعاناة[3].

يقول صاحب البحر المحيط" الذي يقتضيه النظر أنّه استثناء منقطع؛ لأنّ قوله إِنَّ الذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ إلى آخر ما ذكر إلى الضمير يعود في(مأواهم) إليهم وهم على أقوال

---

[1]–ينظر المصدر السابق، ص: 169،170، ينظر ابن حيان، تفسير البحر المحيط، ص: 36.

[2] – ينظر:ابن حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ص: 35، 36.

[3]. ينظر: ابن عطيّة؛ المحرّر الوجيز، ج2، ص:100.

المفسرين، إما كفار، وإما عصاة بالتخلف عن الهجرة وهم قادرون، فلم يندرج فيهم المستثنون، لأنّهم عاجزون، فهو منقطع "[1]، أي أنّهم ليسوا بعضا منهم.

قال الله تعالى :﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا إِلَّا الذين تَابوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُم لِلَّهِ ﴾ **الآية145.146من النساء.**

والمعنى:"إنّ المنافقين في أسفل منازل النّار إلّا الذين بدّلوا الرياء بالإخلاص، فينفعهم العمل الصالح وإن قلّ"[2].

استثناء منقطع؛ لأنّ الذين تابوا ليسوا من المنافقين[3] ، أي متبرّئين عن النفاق.

قال الله تعالى:﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾**الآية 148 من سورة النساء.**

جاء في التّفسير بأنّ مناسبة الآية لما قبلها، وأنّ الله تعالى لما ذكر من أحوال المنافقين وذمّهم وإظهار فضائحهم ما ذكر، وبيّن ظلمهم واهتضامهم جانب المؤمنين، سوّغ هنا للمؤمنين أن يذكرونهم لما فيهم من الأوصاف الذميمة"[4].

فالله تعالى قد رخّص للمؤمنين الجهر بالقول من السّوء، وذلك في حالة تعرّضهم للظّلم من المشركين، إلّا أنّ هذا التّرخيص يبقى مكروها عند الله، لأنّ الآية في الإكراه، فعليه اختلف المفسّرون في طبيعة القول السّوء المسوّغ للمؤمن في حالة ردّه الظّلامة فقيل:

قول الدعاء في المدافعة؛ أي أنّ المظلوم يعني على من الظّالم بأن يقول اللهم أعني عليه، اللهم استخرج حقي، اللهم حل بيني وبين وما يريد من ظلمني، وهذا أقل منازل السّوء من القول.

---

[1]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ؛ ج3، ص:349.

[2]- ابن كثير؛ تفسير القرآن الكريم، ج2، ص:442.

[3]- ينظر: ابن سعود؛ إرشاد العقل السّليم إلى مريّا القرآن الكريم، ج2، ص:247.

[4]-أبو حيان الأندلسي؛ التحرير والتنوير، ص 115.

قول آخر وهو الدّعاء على الظالم بإطلاق نوع الدعاء؛ أي يدعو على الظّالم بأي دعاء شاء.

وقيل هو ذكر الظلامة والظلم.

قيل هو الانتصار بما يوازي الظّلامة؛ أي أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامته"[1].

وأما عن مذاهب العلماء في الاستثناء في قوله تعالى﴿ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ باتفاق من جميع المفسرين، وذكره **ابن عطية** أنّ معنى الكلام ولا يحب الله الجهر بالسّوء من القول، ثم استثنى **استثناء منقطع**، تقديره: **لكن** من ظلم فهو جاهر بالسوء"[2]. وهو الأمر نفسه اختاره **ابن حيان** بأنّ **الاستثناء منقطعا** والتّقدير: لكن من مظلوم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامته"[3].

فجميع المفسّرين قد حملوا الاستثناء على الانقطاع، كون الجهر بالسّوء من القول يبقى مكروها حتى فحالة تعرض المؤمن للظلم، ومنه لو كان الاستثناء محمول على الاتصال لفهم من خلاله أنه يسوغ للمؤمن الجهر بالسوء، وهذا يتنافى مع المعنى المحمول فالآية.

قال الله تعالى:﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا إِتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ **الآية 158 من سورة النساء.**

ورد في التّفسير أنّ المقصود(بالظَّنِ) هنا بمعنى الشّك وقد أطلق الظّن على هذا في مواضع كثيرة من كلام العرب وفي القرآن الكريم﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَنِ إِثْم﴾ وفي الحديث الصّحيح(إياكم والظن فإن أكذب الحديث الظن)"[4].

---

[1]–ينظر: أنو حيان الأندلسي؛ التحرير والتنوير، 115، وينظر: ابن عطيّة الأندلسي؛ المحرر الوجيز، ص129.

[2]–ابن عطية؛ المحرر الوجيز، ص: 130.

[3]–ابن حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ص 115.

[4]–ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ج6، ص:22.

ويكمن موضع الاستثناء في الآية في قوله تعالى﴿إِلَّا إِتِّبَاعَ الظَّنِ﴾ واختار **ابن عطية اتّصال الاستثناء** فيه على فصله، "باعتبار أنّ الظّن والعلم يضمّهما جنس واحد، وهو أنّهما من معتقدات اليّقين، وقد يقول الظّان على طريق التجوّز: علمي في هذا أنّه كذا وهو يعني ظنّه"[1].

ولم يوافق **ابن حيان** ما اختاره ابن عطية بقوله: وليس كما ذكر لأنّ الظّن ليس من معتقدات اليقين،لأنّه ترجيح أحد الجائزين، وما كان ترجيحا فهو ينافي اليّقين كما أنّ اليّقين ينافي أحد الجائزين...وعلى تقدير أنّ الظّن والعلم يضمهما ما ذكر فلا يكون الاستثناء متّصلا لأنّه لم يستثنى من العلم، فليست التّلاوة (مالهم به من العلم إلا الظن) وإنّما التّلاوة﴿مَالَهُمْ مِنْ عِلْم إِلَّا إِتِّبَاعَ الظَّنِ﴾ وإتباع الظّن لا يضمّه والعلم جنس ما ذكر"[2].ومن قوله هذا يتضح أن الاستثناء عند **ابن حيان** هو **استثناء منقطع**.

قال الله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ **الآية 169 من سورة النساء.**

ويظهر موطن الاستثناء في الآية في قوله تعالى﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ ويدور خلاف الاستثناء فيه هل طريق الذي نفي الهدي إليه هو الطّريق الحقيقي؟ أو الطّريق الهدى؟ فإن كان من الأوّل فهو **مستثنى متصل** وإن كان الثّاني فهو **مستثنى منقطع**"[3].

الأرجح هو استثناء منقطع، لأن الله تعالى نفى أن يهديهم إلى الطريق الهدى، وفالمقابل بين لهم الطريق الذي سيهديهم إليه هو(طريق جهنم) لدوام حالهم على الكفر والظلم، وعليه فطريف جهنم ليس من جنس الطريق الهدى.

و **قوله تعالى:**﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن

[1]–ابن عطية؛ المحرر الوجيز، ص134.

[2]–ابن حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص: 127.

[3]– ابن عاشور ، التحرير والتنوير؛ ج 8، ص: 48.

تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ **الآية 03 من سورة المائدة.**

ورد في التّفسير بأنّ الآية هي استئناف بياني ناشئ عن قوله تعالى:﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾**الآية01 من سورة المائدة،** فكانت الآية بيان للمحرّمات من الأنعام؛ أي ليست بحلال"[1].

ويكمن موطن الاستثناء في الآية في قوله تعالى﴿إِلَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ واختلف المفسّرون في العائد من الاستثناء في هذه المذكورات، فقيل" هو **استثناء متّصل** عائد إلى أقرب مذكور وهو﴿ مَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾ ومختص به، والمعنى إلاّ ما أدركتم فيه حياة ممّا أكل السبع فذكيتموه، فإنّه حلال، وقيل بأنّه **استثناء منقطع** والتقدير: لكن ما ذكيتم من غير هذه فكلوه" "[2].

والأرجح هو **استثناء منقطع؛** لأنّ المستثنى هنا حالة وهي الذكاة بينما المستثنى منه ذاتا، فاختلاف تام بين المستثنى والمستثنى منه، و يتعين أنّ الاستثناء هنا راجع إلى كل المذكورات ماعدا ثلاث منها وهي لحم الخنزير؛ لأنّه لا معنى من تحريم لحمه إذا لم يذك وتحليله إذا ذكّي، وكذلك لا تتعلّق بالحيوان الميّت، لأنّ الذّكاة تتعلّق بما فيه حياة، وكذلك لا تعود الذّكاة لما أهلّ لغير الله، فلا معنى لتعلّق الذّكاة به لأنّه أهل لغير الله عند تذكيّته، ومنه فتبين أنّ هذه المذكورات لا تؤثّر فيها الذكاة.

فتعيّن أنّ المقصود من الاستثناء هي(والموقوذة والمنخنقة والمتردّية والنّطيحة وما أكل السّبع)؛ لأنّ هذه المذكورات تتعلّق بها أحوال كالخنق، الوّقذ، أو التّردي أو النّطح، تقتضي بها إلى الهلاك، فإذا أهلكت بتلك الأحوال لم يبح أكلها لأنّها حينئذ ميتة، فإذا تداركوها بالذّكاة وهي في حالة من الحالات التّي ذكرت مسبقا فإنّها حيّة وتأكل.

ومنه **فالاستثناء منقطع** بمعنى لكن؛ أي لكن ما ذكّيتم من هذه المذكورات فكلوها.

---

[1]–ينظر: المصدر السابق، ص:88.

[2]–ابن حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ص:171.

وكذلك قوله ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ﴾ **الآية 145 من سورة الأنعام**، فذكر فيها أربعة لا تعمل الذّكاة فيها شيئا وهي الميّتة والدم المسفوح (المهراق) ولحم الخنزير، ولم يذكر المنخنقة والموقوذة والنّطيحة والمتردّية، وهذا بيان على أنّها المقصودة بالاستثناء هنا في هذه الآية"[1].

قال الله تعالى:﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ **الآية 80 من سورة الأنعام.**

يظهر موقع الاستثناء في الآية في قوله تعالى﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللّه ﴾ ومقاصد العلماء فيه، فقد حمله **ابن عطية على الانقطاع** من خلال قوله، هو الاستثناء ليس من الأوّل، ولمّا كانت قوة الكلام أنّه لا يخاف ضرا استثنى مشيئة ربّه تعالى في أن يريده بضر"[2].

والمعنى ذاته جاء به **ابن عاشور** بأنّ **الاستثناء منقطع**، وعقّب عليه بقوله بأنّه لما نفى إبراهيم عليه السّلام أن يكون يخاف إضرار آلهتهم وكان ذلك قد يتوهّم منه السّامعون أنّه لا يخاف شيئا استدرك عليه بما دلّ عليه **الاستثناء المنقطع** وهو تأويل **(إلا)** ب **(لكن)** الاستدراكية، فتقدير القول؛ أي لكن أخاف مشيئة ربي شيئا فلذلك أخاف... وفي هذا الاستدراك زيادة نكاية لقومه إذ كان لا يخاف آلهتهم في حين أنه يخشى ربه المستحق للخشية"[3].

أي أنّ سيدنا إبراهيم عليه السّلام بعدما أعلن عدم خوفه إطلاقا من قومه، تذكّر بأنّ الله تعالى قادر على أن يبثّ في قلبه الخوف منهم، وذلك إذا اقترف ذنبا، فالخوف هنا بمشيئة الله وليس من قوّتهم أو إضرار آلهتهم له، فتذكره هو استدراك لقوله الأوّل، الذي دلّ عليه تأويل**(إلا)** ب**(لكن)** الاستدراكية على سبيل **الاستثناء المنقطع.**

---

[1]–ينظر المصدر السابق، ص 92،93.

[2]–ابن عطيّة؛ المحرر الوجيز، ص: 315.

[3]–ابن عاشور التحرير والتنوير، ج7، ص: 328،329.

قال الله تعالى:﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ **الآية 119 من سورة الأنعام.**

إنّ المعنى المحمول على الآية هو" النّهي عمّا ذبح للنّصب وغيرها، وعن الميتّة وأنواعها، فجاءت العبارة أمرا بما يضاد ما قصد النّهي عنه، ولا قصد في الآية إلى ما نسي فيه المؤمن التّسمية أو تعمّدها بالتّرك، وقيل الآية أمر بذكر اسم الله تعالى على الشّراب والطّعام والذّبح وكل مطعوم"[1].

وأمّا المقصود من قوله تعالى﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، أي من الميتّة والدّم ولحم الخنزير"[2].

وعليه فإنّ مقاصد العلماء في هذا الاستثناء من قوله تعالى﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، قال **ابن عطية:** يريد بها جميع ما حرّم كالميتّة وغيرها، وهي في موضع النّصب على الاستثناء **والاستثناء المنقطع**"[3].

أي أنّ هذه المحرّمات(الميتة والدّم ولحم الخنزير) هي في الأصل حرام، لكن في حالة الاضطرار تصبح حلال، وتحليلها في حالة الاضطرار لا يدخلها في جنس واحد مع ما حلّل الله أكله، بذلك كان الأصح فيه قطع الاستثناء على وصله.

قال الله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ **الآية128 من سورة الأنعام.**

معنى الآية:"أنّ الكفار يخلدون في عذاب النار الأبد كله، إلّا الأوقات التي ينقلون فيها من عذاب النّار إلى عذاب الزمهرير[4]".

---

[1]– المصدر السابق، ص:339.

[2]–جلال الدين السيوطي؛ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تح: عبد الله المحسن التركي، القاهرة، ط1، (1424–2003)، ج6، ص: 183.

[3]–المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

[4]. الزمخشري؛ تفسير الكشاف، ص: 345،346.

"منقطع لأنّ الخالدين في النار ليس جنس من المشيئة"؛ لأنّ الخلود يكون في الدنيا ويكون في الأخيرة.

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ **الآية145من سورة الأنعام.**

اختلف المفسّرين في توجيه الاستثناء في الآية في قوله تعالى﴿ إلا أن يكون ميتة﴾ فقيل بأنّه استثناء متّصل من عموم الأحوال التي دلّت عليه النّكرة في سياق النّفي، أي لا أجد كائنا محرّما إلّا كونه ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير"[1].

والأرجح هو **قطع الاستثناء على وصله،** لأنّ هذه المحرّمات{ الميتة والدم ولحم الخنزير} ليست من جنس ما حلّ الله أكله، فما حلّله الله هو واضح بيّن، فعليه **الاستثناء منقطع** ولا سبيل **لجعله متصل.**

ثانيا: نحو المستثنى المنقطع في النماذج المختارة في الربع الأوّل من القرآن الكريم:

1 المواضع التي ورد فيها المستثنى المنقطع منصوبا:

أ)في السياق التام الموجب:

قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ **الآية 34 من سورة البقرة.**

يكمُن موقع الاستثناء في قوله تعالى﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ وهو استثناء من الضمير" فسجدوا"[2]، ويتعيّن هنا نصب المستثنى لأنه" هو استثناء من موجب في نحو هذه المسألة فيترجّح

[1]–ابن عاشور؛ التحرير والتنوير،ج8، ص 138.

[2]– المصدر نفسه، ص: 423.

النّصب"[1]. ومنه لمّا ورد المستثنى في سياق الكلام التّام الموجب(الخالي من النفي أو شبهه) فتعين نصبه.

أيضا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ تَوَلَّوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ **الآية 246 من سورة البقرة.**

فقد اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، فقرأها أبيّ (تَوَلَّوا إِلَّا أَنْ يكون قَلِيلٌ مِنْهُمْ)، وقرأ الباقون (تَوَلَّوا إِلَّا أَنْ يكون قَلِيلًا مِنْهُمْ)[2].

فحجة الرّفع على أنّ يكون تامّة، والنّصب على أنّها ناقصة.

قال الله تعالى﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ **الآية237 من سورة البقرة.**

ورد المستثنى في هذه الآية مصدر مؤول(إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) وهو في محل نصب على الاستثناء المنقطع[3]، أي وكأن التقدير:(إلّا العفو).

ب) في السياق الذي يكون فيه المستثنى المنقطع جملة:

يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ المُنَافِقِنَّ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا إِلَّا الّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا واعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وأَخْلَصُوا دِينَهُم لِلَّهِ ﴾ الآية145-146**من سورة النساء.**

فـ ﴿ إِلَّا الّذِينَ تَابُوا﴾ في موضع نصب من الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾"[4].

ويقول أيضا:﴿لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **الآية33-34 من سورة المائدة.**

---

[1]–ابن حيان؛ تفسير البحر المحيط، ص:303..

[2]. ينظر: أبي حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 573/2.

[3]- ينظر: محي الدين الدّرويش، إعراب القرآن الكرم وبيانه،355/1.

[4]- بهجت عبد الواحد الشيخلي؛ بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز(إعرابا وتفسيرا بإيجاز)، مكتبة دنديس، عمّان ط1، (1422-2001)، 503/2.

﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ استثناء من﴿ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ﴾ في موضع نصب على الاستثناء[1].

فالمفسرون في هذه الشواهد القرآنية يعربون المستثنى الواقع جملة في محل النصب كلّ المواضع(السياق الموجب والمنفي)، وذلك على أصل ورودها.

ج)إذا تعذر تسليط العامل على المستثنى:

قال الله تعالى:﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾**الآية 148 من سورة النساء.**

يرى ابن عطية بأنّ إعراب" **من**"، يحتمل وجهان:

الوجه الأوّل: النّصب على الاستثناء.

والوجه الثّاني: الرّفع على البدل المقدّر"[2]؛ إذ التّقدير: أن يجهر أحد من السّوء من القول إلا من ظلم، فيحتمل إعراب(من) بدل من أحد.

بينما يرى **ابن حيان**، بأنّ جواز الرّفع على البدل لا يصح، وذلك أنّ **الاستثناء المنقطع** مقسم إلى قسمين: **قسم** يسوغ فيه البدل وهو ما يمكن توجه العامل عليه، فهذا فيه البدل في لغة بني تميم، والنّصب على الاستثناء المنقطع على لغة الحجازيين، و**قسم** يتحتّم فيه النّصب الاستثناء ولا يسوغ فيه البدل، وهو ما لا يتوجه فيه العامل، **والآية من هذا القسم**، لأنّك لو قلت" لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا الظالم"، فيفرع أن يجهر لأن يعمل في الظالم، لم يصح المعنى،"[3].

---

[1] ـ محي الدّين الدرويش؛ إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، ط3، (1412ـ 1992)، 465/2.

[2]–ابن عطية؛ المحرر الوجيز، ص: 130.

[3]–ابن حيان الأندلسي؛ تفسير البحر المحيط، ص: 116،117.

وعليه لما تعذّر تسليط العامل على المستثنى في هذه الآية، بذلك ورد المستثنى منصوبا اتّفاقا من الحجازيين وبني تميم. "فـ ﴿ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ في محل نصب على الاستثناء"[1]، أي أنّها حلّت محل المستثنى بإلّا المحذوف بتقدير: إلّا جهر من ظلم.

2-المواضع التي يجوز فيها للمستثنى المنقطع القراءة بالوجهين (النّصب والرّفع):

أ) في السياق التام غير موجب:

قال الله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ **الآية 95 من سورة النّساء.**

اختلف القراء في قراءة (**غير**)، أهي منصوبة على الاستثناء؟ وإمّا هي مجرورة على النّعت أو على الرفع على البدل؟.

قرأ **ابن عامر والكسائي(غيرَ)** بالنّصب ووجه هذه القراءة، النّصب على الاستثناء من القاعدين، وقيل استثناء من المؤمنين، والأوّل أظهر لأنّه محدّث عنه"[2].

وقرأ **ابن كثير وحمزة** (غير) بالرّفع، وقرأ **أبو حيوه و الأعمش** بالجّر، وتوجيه القراءة بالجّر على الصّفة للمؤمنين، و بالرّفع على صفة للقاعدين، فخرّجوا القراءتين كتخريج من خرج﴿غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ على صفة من ﴿ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

وأجاز بعض النّحويين في(**غير**) البدل، فقيل: وهو إعراب ظاهر، لأنّه جاء بعد نفي، وهو أولى من الصّفة لوجهين:

---

[1] . بهجت عبد الواحد الشيخلي؛ بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز، 2ج، ص: 505.

[2]– المصدر نفسه، ص: 35.

أحدهما: أنّهم نصوا على أنّ الأفصح في النّفي البدل، ثمّ النّصب على الاستثناء، ثمّ الوصف برتبة ثالثة.

الثاني: أنّه قد تقرر أنّ(**غير**) نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت إلى معرفة هذا هو المشهور، ومذهب سيبويه، وإن كانت تتعرف في بعض المواضع، فجعلها هنا صفة يخرجها عن وضعها إمّا بالاعتقاد التّعريف فيها، وإمّا باعتقاد أنّ القاعدين لما لم يكونوا ناسا معينين، كانت ألف واللام فيه جنسية، فأجرى مجرى النّكرات حتّى وصف بالنّكرة، وهذا كله ضعيف[1].

فقد تبيّن من هذه القراءات أنّ(غير) يحتمل فيه الوجهين:

أولا: النّصب على الاستثناء.

ثانيا: الرّفع على البدل

ب)إذا أمكن تسليط العامل فيه على المستثنى المنقطع المنفي:

قوله تعالى:﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اِتِبَاعَ الظَّنِ﴾ **الآية157 من سورة النساء.**

فأهل الحجاز يقرءون (اِتِبَاع) بالرفع(اِتِبَاعُ)، والجميع على قراءتها بالنصب(اِتِبَاعَ) وهي بلغة الحجاز الفصحى[2].

ويلتمس مما سبق أنّ أغلبيّة القراء متّفقين على قراءة(إتِبَاع) على الأصل أي النّصب.

ج)-إذا ورد المستثنى المنقطع بصيغة (إلاّ أن يكون):

يرد في بعض المواضع المستثنى المنقطع بصيغة (إلاّ أن يكون)، وكما أنّه لا يأتي المتّصل بهذه الصيغة، بحيث" (يكون) صلة لـ (أن)، وتأتي (أن تكون) في موضع اسم مستثنى"[3]، ونظرا لتضمّن هذه الصيغة لمعنى النفي، فإن المستثنى يحتمل فيه وجهين

---

[1]-ينظر المصدر السابق،الصفحة نفسها.

[2]. ينظر: القرافي؛ الاستغناء في الاستثناء، ص:360.

3-سيبويه؛ الكتاب، ص: 249

النّصب والرّفع، إلاّ أنّ هذا الأخير هو الأرجح من النّصب، ويعود هذا إلى " فالرفع جيّد بالغ، وهو كثير في كلام العرب"[1].

ومن بين النماذج القرآنية التي ورد المستثنى المنقطع بهذه الصيغة وهي متمثلة في ثلاث آيات وردت في كلّ من (سورة البقرة وسورة النساء وسورة الأنعام).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ **الآية 282من سورة البقرة.**

ورد المستثنى فهذه الآية بصيغة" إلا أن يكون" ويجوز فيه الوجهين(النّصب والرّفع) وذلك لوروده فالسياق التّام غير الموجب، وعليه فالوجهان هما "[2]:

أولا: يجوز النّصب على الاستثناء وهو لغة الحجازيين.

الثاني: والبدل على لغة بني تميم وذلك إن كان تقدّمه ما يصلح بدل.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ **الآية29من سورة النساء.**

اختلف القراء في قراءة(تجارة): قرأ المدنيون **وابن كثير وابن عامر وأبو عمر**(تجارة) بالرّفع على تمام **(كان)** وبمعنى وقع. وقرأت فرقة وهي الكوفيون **وحمزة وعاصم والكسائي** (تجارة) بالنّصب على نقصان **(كان)**... ومنه في كل تقدير في قراءة "**كان**" حتّى فالرفع **فالاستثناء منقطع**"[3].

---

[1]-المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]ـ ينظر: المصدر نفسه ، ص:41.

ويقول سيبويه:" ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون والرفع أكثر"[1].

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ **الآية145من سورة الأنعام.**

قرأ الجمهور (إلا أن تكون) بياء التحتية، ونصب ميتة وما عطف عليها، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وحمزة بتاء فوقية ونصب الميتة وما عطف عليها، وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر بتاء الفوقية ورفع ميتة، ويشكل على هذه القراءة على أن يكون أن المعطوف ميتة منصوبات، وقد خرجت هذه القراءة على أن يكون: أو دما مسفوحا على أن وصلتها على أن وصلتها لأنه محل نصب بالاستثناء، والتقدير: إلا وجود ميتة. فلما عبر عن الوجود بفعل (يكون) التام ارتفع ما كان مضافا إليه".

ويرى **ابن حيان** أنّ **المستثنى منقطع في الآية**، يجوز فيه الوجهين:

أولا: وهو النّصب على **الاستثناء المنقطع** .

ثانيا: أو على الإبدال على لغة بني تميم"[2].

ثالثا: بلاغة الاستثناء المنقطع:

قال الله تعالى:﴿ قَالَ رَبِ اجْعَلْ لِي ءايَة قَالَ ءايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَا رَمْزًا وَاذْكُر رَّبَّك كَثِيرًا وسَبِّحْ بِالعَشِيِّ والإبْكارِ﴾ **الآية 41 من سورة آل عمران.**

فقوله تعالى: (إلّا رمزا) استثناء منقطع مما قبله؛ لأنّ (الرمز) ليس من جنس الكلام

1- سيبويه؛ الكتاب، ص: 349.

2-محمد عبد الخالق عضيمة؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1989، ص:337.

فـ (الرمز) في هذه الآية الكريمة فن الإشارة؛ لأنّه دلّ على ما في نفس البشر من خلجات ومعان، أمّا (الكلام) فأريد به النطق باللسان لا الإعلام بما في النفس، وقد تشبّث الشعراء بأذيال هذه البلاغة، قال أبو تمام:

توحي بأسرارنا حواجبنا*** وأعين بالوصال ترتشق[1]

ويكمن السّر في هذا التشبّث إلى ما في هذا الأسلوب اللطيف من بهاء ورونق وجمال.

قال الله تعالى:﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَ مَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ **الآية22 من سورة النساء.**

يقول **الزمخشري:**"فإن قلت: كيف استثنى ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾، مما نكح آباؤكم؟ قلت: كما استثنى:(غير أنّ سيوفهم) من قوله:(ولا عيب فيهم)، يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما سلف فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته كما يعلق بالمحال في التأبيد في نحو قولهم: حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط"[2].

والزمخشري يقرر أنّ غرض الاستثناء المنقطع هنا هو المبالغة في تحريم نكاح منكوحات الآباء وسد الطريق إلى إباحة ذلك.

ويرى كذلك **ابن عاشور** بأنّ الآية هي ضرب من تأكيد الشّيء بما يشبه ضدّه، أي إن كنتم فاعلين منه فانكحوا ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ من النّساء الآباء البائدة(الميتة)، كأنّه يوهم أنّه رخّص لهم بعض هذا النّكاح، ولا يحل لهم غيره، حتّى إذا سمع السّامع المستثنى(ما قد سلف) يجد ما خرّج له متعذّرا وغير ممكن لأنّه مضى، فيتأكّد النّهي من هذا النكاح"[3].

قال الله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ **الآية 169 من سورة النساء.**

---

[1] ـ محي الدّين الدرويش؛ إعراب القرآن الكريم وبيانه، 1/ 506 .

[2] ـ الكشاف؛ الزمخشري، ص:229.

[3] –ينظر ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 292، 293.

يرى **الطاهر بن عاشور** أنّ هذا الاستثناء ضرب من تأكيد الشّيء بما يشبه ضدّه، والاستثناء فيه رائحة الإطماع، ويتأتّى الإطماع فيه، كون السّامع يترقب معرفة الطريق الذي يهديهم إليه، ثمّ إنّه إذا سمع المستثنى ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ تبيّن أنّه من قبيل الإنذار، وفيه تهكم "[1].

يقول الله عز وجل:﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ **الآية128 من سورة الأنعام.**

ذهب **الزّجّاج** إلى وجه لطيف إنّما يظهر بالبسط فقال: المراد ـ والله أعلم ـ ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ﴾ من زيادة العذاب ولم يبيّن وجه استقامة الاستثناء، والمستثنى على هذا التّأويل لم يغاير المستثنى منه في الحكم، ونحن نبينه، فنقول: العذاب ـ والعياذ بالله ـ على درجات متفاوتة، فكأنّ المراد أنّهم مخلدون في جنس العذاب إلّا ما شاء ربك من زيادة تبلغ الغاية وتنتهي إلى أقصى النهاية، حتى تكاد لبلوغها الغاية ومباينتها لأنواع العذاب في الشدة

إذ تعد ليس من جنس العذاب وخارجة عنه، والشيء إذا بلغ الغاية عندهم عبروا عنه بالضّد[2].

فذلك اللفظ اللطيف أضفى الأسلوب رونقا وجمالا وبهاءا.

[1]–ينظر ابن عاشور؛ التحرير والتنوير، ص: 138.

[2]ـ ينظر : محي الدّين الدرويش؛ إعراب القرآن الكريم وبيانه، 224/3.

المبحث الثالث: جدول تفصيلي لصور الاستثناءين المتصل والمنقطع في الربع الأول من القرءان الكريم.

يضم الجدول مواطن الاستثناء المنقطع والاستثناء المتصل في الآيات التي استخرجت مسبقا من الرّبع الأول من القرآن الكريم، موضحا فيه أركان الاستثناء و نوعه.

الآية	السورة	المستثنى منه	المستثنى	الأداة	نوع الاستثناء
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴿34﴾	البقرة	من الضمير فسجدوا	إبليس	**إلّا**	منقطع موجب
وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿78﴾		الكتاب	الأماني	إلاّ	منقطع منفي
ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا منكم وَأَنْتُمْ مُعرِضُونْ ﴿83﴾		ضمير الجماعة في توليتم العائد على المخافين	قليلا منهم	إلاّ	منقطع موجب
وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿150﴾		حجة الناس	حجة الذين ظلموا	إلاّ	منقطع منفي

إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ البَيِّنَتِ وَ الهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿159-160﴾		أحبار اليهود و علماء النصارى	التائبون	إلاّ	متصل موجب
الطَلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴿229﴾		أخذ العوض	الخوف من عدم إقامة حدود الله	إلاّ	منقطع منفي
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًا إِلّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿235﴾		الذين يواعدون النساء سرا	الذين يقولون قولا معروفا	إلاّ	منقطع منفي
فَلَمَّا كُتِّبَ عَلَيْهِمْ القِتَالُ تَوَلَوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُم ﴿246﴾		واو الجماعة في تولوا العائد على الجبناء	قليل منهم (التائبون على العهد)	إلاّ	منقطع موجب
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴿249﴾		واو الجماعة في فشربوا العائد على العصاة	قليل منهم (الذين اكتفوا بالغرفة من النهر وجاوزوه)	إلاّ	متصل موجب

البقرة

وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿282﴾	البقرة	الدين	التجارة الحاضرة	إلا	منقطع منفي
رَبِ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَا رَمْزًا﴿41﴾	آل عمران	الكلام	الرمز	إلا	منقطع منفي
خَلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿89﴾		الظالمون	الذين تابوا	إلاّ	متصل منفي
كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿93﴾		كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل	ما حرم إسرائيل على نفسه	إلا	متصل موجب
وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿22﴾		منكوحات الآباء	ما سلف من نكاحهن	إلا	منقطع منفي

وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿23﴾	النساء	الجمع بين الأختين	ما جمع بينهم في الماضي	إلا	منقطع موجب
وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانِكُمْ ﴿24﴾		المحصنات من النساء	الذين ملكت أيمانهم	إلاّ	متصل موجب
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿29﴾		أكل الأموال بالباطل	التجارة	إلا	منقطع منفي
وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اُقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اُخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴿66﴾		واو الجماعة في (فعلوه)	قليل منهم	إلاّ	متصل منفي
وَلَوْلَا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلا ﴿83﴾		الضمير في (اتبعتم) العائد على الذين لم يستقر الايمان في قلوبهم	القليل منهم	إلاّ	منقطع موجب

وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّـهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّـهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّـهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿90﴾	النساء	من مفعول فخذوهم واقتلوهم	الذين يصلون	إلا	متصل منفي
وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّـهِ ۗ وَكَانَ اللَّـهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿92﴾		القتل	القتل الخطأ	إلا	منقطع منفي

لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿95﴾.	النساء	القاعدون	أولي الضرر	إلا	منقطع منفي
إِنَّ الذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنّا مُستَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهَ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا إِلَّا المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةَ وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً ﴿97-98﴾		أهل الوعيد	المستضعفين من الرجال والنساء والولدان	إلاّ	منقطع موجب
لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿114﴾		الكثير من نجواهم	الأمر بالصدقة أومعروف أو إصلاح بين الناس	إلّا	متّصل منفي

إِنَّ المُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا إِلَّا الذين تَابوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وأَخْلَصُوا دِينَهُم لِلَّهِ ﴿145-146﴾	النساء	المنافقين	الذين تابوا وأصلحوا	إلاّ	منقطع منفي
لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿148﴾		الجاهر بالسوء	المظلوم	إلاّ	منقطع منفي
إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿157﴾		العلم	إتباع الظن	إلا	منقطع منفي
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿168﴾إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿169﴾.		طريق الهدى	طريق جهنم	إلا	منقطع منفي

أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴿1﴾	المائدة	بهيمة الأنعام	الميتة وما أهل به لغير الله	إلاّ	متصل موجب
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴿ 3﴾.		المنخنقة و الموقوذة والمتردية و النطيحة وما أكل السبع	الذكاة	إلا	منقطع موجب
إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿34﴾.		المحارب	التائب	إلا	متصل موجب

وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّـهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿80﴾	الاستثناء	الخوف من آلهتهم	الخوف من الله	إلا	منقطع منفي
وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّـهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ 119﴾.		الأكل الحلال	الأكل الحرام	إلا	منقطع منفي
خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّـهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿128﴾		الخالدون في النار	المشيئة	إلاّ	منقطع موجب
قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّـهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴿145﴾.		الطعام الحلال	الميتة والدم ولحم الخنزير	**إلا**	منقطع منفي

خاتمة

بحمد الله وفضله قد تمّ إنجاز هذه المذكّرة التي صيغت بعنوان" **الاستثناء بين الاتّصال والانقطاع في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم وأثره في المعنى**"، وأخرجت بفضل من الله بهذه الصّورة، وذلك بعد تطواف كبير في المصادر النّحوية الجديدة منها والقديمة، وذلك لرصد ظاهرة المستثنى المنقطع والمتّصل وتحرير مسائلهما وأحكامهما، و كذلك في مصنّفات أهل التّفسير من أجل إظهار المواطن كل من الاستثناءين المتصّل والمنقطع في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم والمعاني المحمولة عليهما، ولبيان أيضا مدى تأثير اختلافهما على المعنى.

وفي ختام هذا البحث أمكن الخُلوص إلى أهمّ النّقاط، وهي بمثابة ثمرة هذا العمل، وكذلك جاءت محققّة لأهداف هذا البحث وهي كالآتي:

- يتأتّى الاستثناء في اللّغة على معاني أهمّها : التّكرير والصّرف والرّد والعطف، الإخراج.
- والمراد بالاستثناء عند النّحويين بأنّه طريقة لإخراج الكلام بعد(إلّا أو أحدى أخواتها) من حكم ما قبله، ومع المخالفة في النّفي والإثبات.
- أما عند البلاغيين هو ذلك الأسلوب الذي يتضمَن معان طريفة زائدة على المعنى النّحوي
- يقوم أسلوب الاستثناء على أربعة أركان: المستثنى(وهو من أهم أركان الاستثناء نظرا لكثرة الأحكام التي دارت حوله، كالحكم الإعرابي وتقديم وما إلى غير ذلك من الأمور) والمستثنى منه والأداة والحكم، وهذا الأخير منهم من لم يذكره من بين الأركان.
- وللاستثناء قسمين وهما(**المستثنى المتّصل**) و(**المستثنى المنقطع**) وهذا التّقسيم باعتبار(**الجنس**) أو (**البعض**) وهو الذي اتّفق عليه معظم النّحاة، أما اعتبار الثالث(**الحكم**) الذي أضافه القرافي على أساس أنّ معيار الجنس والبعض غير كافي للفصل بين المستثنى المتّصل و المستثنى المنقطع.
- تنقسم أدوات الاستثناء إلى أربعة مجموعات منها ما هو حرف محض كما هو الحال مع(إلّا) و(حاشا) عند سيبويه، ومنها ما هو اسم ك(غير وسوى ولغاتها)، ومنها ما هو فعل خالص ومتمثّل في فعلين ناسخين هما (**ليس ولا يكون**) ومنها ما يتردّد بين الحرفية والفعلية هما(عدا وخلا).

- الأصل في أدوات الاستثناء (إلّا) وما عداها فهو محمول عليها لتضمّنه لمعناها.
- تأتي أداة الاستثناء **(إلّا)** في الاستثناء المنقطع بمعنى(**لكن)** التي تفيد الاستدراك، بذلك حمل معظم العلماء الاستثناء المنقطع على المجاز لأنّه أقرب الاستدراك منه إلى الاستثناء، بينما المستثنى المتّصل هو الاستثناء الحقيقي.
- كل مستثنى ب(إلا) بعد موجب وجب نصبه(متصلا أو منقطعا)(مؤخرا أو متقدما) أما المنفي ففيه تفصيل.
- إعراب(غير وسوى) في نفسها كإعراب الاسم الواقع بعد (إلا). أما ما بعدهما فيكون دائما مجرورا بالإضافة.
- أما(عدا وخلا وحاشا) فالمستثنى بها يتردد بين النّصب والجر، إلا أنّ النّصب ب(عدا وخلا) هو الأفصح، وأما(حاشا) فالجر بها أولى.
- ومن خلال العمل التطبيقي تبيّن أنّ:
- تبيّن بعد حصر صور و مواضع الاستثناء المتّصل و الاستثناء المنقطع في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم، أنّ نسبة ورود المستثنى المنقطع أكبر من نسبة ورود المستثنى المتّصل في هذا الرّبع، وهذا ما أكد عليه سيبويه في قوله:" وهذا ضرب في القرآن كثير".
- يعتبر حرف الاستثناء (إلّا) الأكثر الأدوات استعمالا في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم.
- لم يرد الاستثناء بالأدوات(لا يكون، ليس، حاشا، عدا، خلا) في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم.
- أمّا(غير) فقد وردت في ثلاث مواضع في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم، لكن اختلف المفسّرون في كونها أفادت معنى الاستثناء، فمنهم من رأى بأنّها جاءت على أصلها صفة.
- لا توجد لأي حالة التي يتقدّم فيها المستثنى على المستثنى منه في الرّبع الأوّل من القرآن الكريم.
- تعدّ سورة النّساء أكثر سورة في الرّبع من القرآن الكريم التي احتوت على صور المستثنى المتصل والمستثنى المنقطع.

- يؤدّي اختلاف بين الاستثناءين قطعا ووصلا إلى الاختلاف في المّعاني المترتّبة عليهما.
- الاستثناء المتّصل والمنقطع يتركان أثرا في نفس السّامع، وذلك لما يقدمان من قوة الاحساس بالمعنى.
- كما جعلا الأسلوب القرآني يتسم بجمال النظم وسحر المعنى والإيجاز.
- وانصب اهتمام معظم البلاغيين على بلاغة المستثنى المنقطع.
- أضاف المفسرين استنباط الأحكام والمبالغة على النحاة.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم، رغم ما فيه من نقص، وأن ينفعنا وقارئه ولو بالزّاد القليل.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الإصبع المصري؛ بديع القرآن؛ تح: حنفي محمد شرف، دار النهضة القاهرة، د ط، د ت.
- ابن الأنباري(أبي بركات الأنباري)؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.
- أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت ط1، (1418ـ1997).
- ابن السّرّاج أبي بكر السراج ؛ الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، (1417ـ 1996).
- ابن جني(أبو الفتح عثمان بن جني)؛ اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، كويت، د ت، د ط.
- ابن عاشور(محمد الطاهر بن عاشور)؛ التحرير و التنوير، الدار التونسية للنشر، تونس،1984.
- ابن عطيّة الأندلسي(محمد بن يوسف)؛ المحرر الوجيز، تفسير البحر المحيط تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1413-1993).
- ابن عقيل(عبد الله بن عبد الرحمان العقيلي الهمداني المصري)؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة ط20، (1400ـ 1980).

- ابن فارس؛ الصاحبي في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت ط1(1418ـ 1997).
- ابن مالك الطائي(محمد بن عبد الله بن مالك)؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي القاهرة، ط 1،(1387ـ1967).
- شرح الكافيّة الشافيّة، تح: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، الرياض ط1، (1402ـ1982).
- ابن كثير(عماد الذين أبو الفراء إسماعيل بن عمر بن كثير)؛ تفسيرا لقرآن الكريم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط، (1420ـ1999).
- ابن هشام الأنصاري؛ أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1411، 1991).
- ابن يعيش النّحوي؛ شرح المفصل، د ت، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د ت د ط.
- أبو حامد الغزالي؛ المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشّافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،(1413-1993).
- أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف)؛ تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد
- عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1،(1413-1993).
- أحمد فارس الشّدياق؛ غنية الطالب ومنية الراغب، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط1، د ت.

- الأشموني؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1375-1955).
- الحازمي(أحمد بن عمر الحازمي)؛ شرح ألفية ابن مالك، د تح، دار الفكر الرياض، د ط، د ت.
- الرازي(أبو عبد الله فخر الدين الرازي)؛ التفسير الكبير، دتح، دار الفكر بيروت، ط4، (1401-1981).
- الرماني(أبو الحسن علي بن عيسى الرماني)؛ شرح كتاب سيبويه، تح: سيف بن عبد الرحمان بن ناصر الغريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، (1418-1998)، د ط.
- الزركشي(بدر الدين محمد بن عبد الله)؛ البحر المحيط في أصول الفقه، دتح، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997.
- البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الثرات، القاهرة دط، 1972.
- الزمخشري(أبي قاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي)؛ الكشاف، تح: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط3، 2009.
- المفصل في صنعة الإعراب، تح: أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت،1993، ط1.
- السّامرائي(أبو محمد فاضل)؛ النحو العربي(أحكام ومعانٍ)، دار ابن كثير بيروت، ط 1، (1435-2014).
- معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن،(1420-2000).

- الشوكاني(محمد بن علي بن محمد)؛ فتح التقدير، دار المعرفة، بيروت، ط4 (1428-2007).
- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد)؛ المستصفى، تح: أحمد زكي حماد دار الميمان، الرياض.
- الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد الفراء)؛ معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، د ت، د ط.
- القرافي(شهاب الدين بن إدريس بن عبد الرحمان)؛ الاستغناء في الاستثناء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1.
- إنعام عكّاوي؛ المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1417-1996).
- بسمة رضا الحلالمة؛ الظاهرة النحوية في تفسير التراكيب القرآنية بين الفراء والأخفش الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، (1435-2015) ط 1.
- بهجت عبد الواحد الشيخلي ؛ إعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، بيروت، ط1،(1413.1993).
- بلاغة القرآن الكريم في الاعجاز(إعرابا وتفسيرا بإيجاز)، مكتبة دنديس، عمّان ط1،(1422،2001).
- ثامر ابراهيم محمد المصاورة؛ أساسيات في النحو والصرف، دار جليس الزمان عمّان، د ط، 2010م.
- جلال الدين السيوطي؛ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تح:عبد الله المحسن التركي، دار المعارف، القاهرة، ط1،(1424.2003).

- جميل أحمد؛ النحو القرآني(قواعد وشواهد)، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الرياض، ط2، (1418ـ 1998).
- حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3، د ت.
- ربيعة الكعبي؛ التّركيب الاستثنائي في القرآن الكريم(دراسة نحويّة بلاغية)، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، بيروت.
- رضي الدين بن الحسن الاستراباذي؛ شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس، طرابلس، ط 2، (1996).
- سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)؛ الكتاب، تح: محمد عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخافجي، القاهرة ط3، (1408–1988).
- كاظم إبراهيم كاظم؛ الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت ط 1، (1998ـ1418).
- محمد عبد الخالق عضيمة؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث د ط، القاهرة، 1989.
- محي الدين الدّرويش؛ إعراب القرآن بيانه، دار ابن كثير، بيروت، ط3 (1412ـ1492).
- مصطفى الغلاييني ؛ جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، د ت د ط.

المعاجم:

- إبراهيم أنيس وآخرون؛ معجم الوسيط،، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4 (2004).
- ابن فارس(أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكاريا)؛ مقاييس اللغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط،(1399ـ1979).

- ابن منظور(جمال الذين أبو الفضل محمد بن منظور)، لسان العرب دار صادر، بيروت، ط3، 1414.

المجالات و االرسائل:

- محمد بن حسن العمري؛ البينية قطعا ووصلا وأثرها في التأويل، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الملك خالد، العدد الرابع، 1434-2013.
- وجدان عبد اللطيف الشمايلية؛ الاستثناء في الحديث بين النظرية والتطبيق من خلال الصحيح البخاري، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو، جامعة مؤتة الأردن2006.

الدواوين الشعرية:

- ديوان الكميت بن زيد الأسدي تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت ط1، 2000.
- ديوان النابغة الذبياني، تح: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1968.

ديوان ليلى الأخيلية، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط2، (1424-2003).

الفهرس

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	أ-ج
المدخل.....	17-04
أولاً:حدّ الاستثناء.....	08-05
1ـ الاستثناء لغة.....	06-05
2الاستثناء عند النّحويين.....	07-06
3ـ حدّ الاستثناء عند البلاغيين.....	08-07
ثانيا:أدوات الاستثناء.....	16-08
1ـ إلّا.....	11-10
2ـ حاشا.....	12-11
3-غير.....	13-12
4-سِوَى.....	14-13
5-ليس ولا يكون.....	15-14
6-عدا وخلا.....	15
ثالثا: أركان الاستثناء.....	17-16
أ. المستثنى منه.....	16
ب . المستثنى.....	17-16
ج . الأداة.....	17
الفصل الأول : في الاستثناء المتصل والمنقطع ومسائلهما.....	45-18
تمهيد.....	19
المبحث الأول:الاستثناء المتصل ومسائله.....	30-20
1/ ـ ماهيته.....	21-20
2/ ـ أقسامه.....	22-21
أ . المتّصل الموجب.....	21
ب . المتّصل المنفي وشبهه.....	22-21

3/ . الأحكام الإعرابية للمستثنى بـ (إلّا) وأخواتها في الاستثناء المتصل.....	30-23
أ . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (إلّا).....	26-23
ب . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (غير وسوى).....	27-26
ج . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (ليس و لا يكون).....	-28
د . الحكم الإعرابي للمستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا).....	30-28
المبحث الثاني:المستثنى المنقطع ومسائله.....	45-31
أوّلا:ماهيته.....	43-31
ثانيا: مذاهب اللغويين في الاستثناء المنقطع.....	35-34
أ–المذهب الأول: الذين أقروا بصحة الاستثناء المنقطع.....	35-34
ب–المذهب الثاني: الذين لم يقروا بصحة الاستثناء المنقطع.....	35
ثالثا:أحكام إلا في الاستثناء المنقطع.....	37-35
رابعا:الأحكام الإعرابية للمستثنى بإلا وأخواتها في الاستثناء المنقطع.....	45-37
1–الحكم الإعرابي للمستثنى بإلا.....	41-38
2–الأحكام الإعرابية ل(غير) وللمستثنى بها.....	45-41
الفصل الثاني: الوقوف على أسرار الاستثناء المتصل والمنقطع في الربع الأول من القرءان الكريم وأثره في المعنى.....	95-45
تمهيد.....	47
المبحث الأوّل: في أسرار الاستثناء المتصل.....	57-48
أوّلا: الكشف عن مواطن المستثنى المتصل في رحاب الربع الأوّل من القرآن الكريم.....	54-48
ثانيا: نحو المستثنى المتصل في الآيات المختارة.....	57-55
1–المواضع التي ورد فيها المستثنى المتصل منصوبا.....	57-55
- في سياق الكلام التام الموجب.....	56-55
2–المواضع التي يجوز فيها للمستثنى أن يرد بالوجهين (القراءة بالرفع والنصب).....	57-56
المبحث الثاني: في أسرار الاستثناء.....	60-58

أولا: النماذج القرآنية المختارة في الربع الأوّل من القرآن الكريم.....	78-58
ثانيا: نحو المستثنى المنقطع في النماذج المختارة في الربع الأوّل من القرآن الكريم.....	84-78
1-المواضع التي ورد فيها المستثنى المنقطع منصوبا.....	81-78
أ)-في سياق التام الموجب.....	79-78
ب)-السياق الذي يكون فيه المستثنى المنقطع جملة.....	80-79
ج)-إذا تعذر تسليط العامل على المستثنى المنقطع.....	81-80
2- المواضع التي يجوز فيها المستثنى المنقطع القراءة بالوجهين(النصب والرفع).....	84-81
أ)-في السياق التام غير الموجب.....	82-81
ب)- إذا أمكن تسليط العامل فيه على المستثنى المنقطع المنفي.....	82
ج)-إذا ورد المستثنى المنقطع في صيغة (إلاّ أن يكون).....	84-82
ثالثا: بلاغة الاستثناء المنقطع	86-84
المبحث الثالث: الجدول التفصيلي.....	95-86
الخاتمة.....	99-96
قائمة المصادر والمراجع.....	106-100
الفهرس.....	107

الملخص:

يكتسي أسلوب الاستثناء أهمية بالغة ومميزة في ميدان الدّراسات اللغوية، فهو باب له أهميّته في التراث اللغوي عامة والقرآن خاصة، فقد تنوعت مباحثه في علمي النحو والبلاغة لتعدد أنماطه، ولأثر دلالاته في الكشف عن مرامي الكلام، وبخاصة كلام الله عز وجلَّ.

يستهدف هذا البحث وضع نقاط التركيز على الاستثناء المتصل والمنقطع، والوقوف عند أثرهما في المعنى، ومدى تحقيقهما لمبحث الإعجاز في القرآن الكريم، وذلك في إطار دراستهما دراسة وصفية لأحكامهما الإعرابية وبلاغتهما في الربع الأول من القرآن الكريم؛ مع بيان أثرهما في المعنى والدلالة.

كان من أهم ما توصل إليه مسار البحث؛ أنّ للاستثناءين دور كبير في الإعجاز القرآني؛ ذلك الانسجام الذي يحدث بين الآيات القرآنية والدلالة والمعنى؛ والذي يفيده كل من أسلوب الاستثناء المنقطع والمتصل وما يتصل من سياق السورة كذلك.

الكلمات المفتاحية:أسلوب الاستثناء، المتصل، المنقطع، الربع الأول من القرآن الكريم الإعجاز، أثرهما في المعنى

The Summary:

Style of exception is of main importance in linguistic studies

it has its importance in linguistic heritage in general and in quran in particular.it has been studied in many researches because it has many type and it has its connotation in interpreting words of god.

This research aims at focusing on connected and disconnected exception and their effect in meaning,in addition to their realazation of quranic miraculousness in terms of tackling their synactic provisions descriptively and their elequence in the first quarter of quran as well as their effect on meaning and significance.

This research came out with the important role of these tow exceptions (connected/disconnected) in quranic miraculousness

the unison between quranic verses and meaning and significance.

Key words: Style of exception, connected, disconnected, the first quarter of quran, miraculousness, effect on meaning.

Résumé :

La méthode de l'exception est très important et distinctive dans le domaine des études linguistiques, Car elle est un chapitre important du patrimoine linguistiques en général et du Coran spécial.

Cette recherche vise à mettre les points importantes l'accent sur l'exclusion continue et discontinue, et à déterminer leur impact sur le sens et l'étendue de leur investigation des miracles dans le Coran, dans le cadre de leur étude d'une étude descriptive de leurs règles syntaxiques et de leur rhétorique dans le premier quart du Coran, et leur impact sur le sens et la signification.

L'une des conclusions les plus importantes du parcours de recherche était Que les deux exceptions jouent un rôle majeur dans le miracle coranique. Cette harmonie qui se produit entre les versets coraniques et la signification et le sens. Qui est utilisé à la fois par la méthode d'exception discontinue et continue et par le contexte connexe dans le Coran.

Mots clés : le style d'exception, continu, discontinu, le premier quart du Coran le miracle, leur effet sur le sens.